وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة :

# دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية

## دراسة حالة –الجزائر–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبين :
- مومن وليد
- عليش نورالدين

تحت إشراف :
- رزقي ليندة

أعضاء لجنة المناقشـــــة :

| الاسم و اللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بلعز خيرالدين | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | رئيسا |
| خشمان الخنساء | أستاذ مساعد " ب " | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | ممتحنا |
| رزقي ليندة | أستاذ محاضر "أ " | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعيـــــة : 2024/2023

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلـــــوم التسييـــــر

السنة الجامعية: 2023 / 2024

## شهادة الترخيص بإيداع مذكرة ماستر أكاديمي لدى المكتبة

أنا الممضي أسفله الأستاذ: لينده رزقي ، الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

المشرف على مذكرة الماستر والموسومة بـ: دور المناطق الحرة في تنمية حركة التجارة الدولية حالة الجزائر

من إنجاز الطالبين:

1) محمد ولد سيد

2) علي نور الدين

القسم: العلوم التجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

تاريخ المناقشة: 2024/09/17

أشهد أن الطالب (ة) قد قام بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة، وأن المطابقة بين النسخة الورقية والنسخة الإلكترونية قد استوفت جميع شروطها. وبإمكانه إيداع النسخ الورقية والإلكترونية.

سكيكدة في:

تأشيرة الأستاذ المشرف

تأشيرة رئيس القسم

رئيس قسم العلوم التجارية
د. متيطع حمزة

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة :

# دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية

## دراسة حالة –الجزائر–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبين :
- مومن وليد
- عليش نورالدين

تحت إشراف الأستاذة :
- رزقي ليندة

أعضاء لجنة المناقشـــــة :

| الاسم و اللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| بلعز خيرالدين | أستاذ محاضر "أ" | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | رئيسا |
| خشمان الخنساء | أستاذ مساعد " ب " | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | ممتحنا |
| رزقي ليندة | أستاذ محاضر "أ " | جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة | مقررا |

السنة الجامعيـــــة : 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

## شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد الله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم.

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين الأعزاء الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح ، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث ؛

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفتنا بإشرافها على مذكرة بحثنا الأستاذ المشرف التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها بصبرها الكبير علينا ، ولتوجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن ؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل ؛ كما نتوجه بخالص شكرنا و تقديرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه

و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

**إهداء**

**أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث**

**إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله ، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى ، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة ، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم ، إلى مدرستي الأولى في الحياة ،**

**أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره ؛**

**إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان ، إلى التي صبرت على كل شيء ، التي رعتنيحق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد ، و كانت دعواها لي بالتوفيق ، تتبعتني خطوة في عملي ، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها اللهعني خير الجزاء في الدارين؛**

**إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون فيأشياء أخرى...**

**مومن وليد**

## إهداء

**قال الله تعالى : "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...."**

**الآية 11من سورة الرعد**

**إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل**

**إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي و نيل هذه الشهادة (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.**

**إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيراً (أمي الغالية)**

**إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.**

**عليش نورالدين**

**الملخص :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر و تأثيرها في جذب الاستثمارات الأجنبية و نقل التكنولوجيا و دورها في تعزيز الصادرات و تحفيز النمو الاقتصادي.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف و تحليل واقع المناطق الحرة في الجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المناطق الحرة لها دور في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر من خلال توفير بيئة مرنة لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يمكنها المساهمة في تنويع الصادرات و تعزيزها.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة،التجارة الدولية، الاستثمارات الأجنبية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to analyze the role of free zones in stimulating international trade in Algeria, their impact on attracting foreign investments and technology transfer, and their role in promoting exports and stimulating economic growth.

In this study, we relied on the descriptive and analytical approach to describe and analyze the reality of the free zones in Algeria.

This study concluded that free zones have a role in stimulating international trade in Algeria by providing a flexible environment to attract foreign investments, and they can also contribute to diversifying and enhancing exports.

**Keywords:** free zones, international trade, foreign investments, economic growth.

## قائمة المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر | |
| الملخص | |
| الفهرس | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| مقدمة | أ-ج |
| الفصل الأول: عموميات عن دور المناطق الحرة في تحفيز حركة التجارة الدولية | 22-5 |
| تمهيد الفصل الأول | 5 |
| المبحث الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة و التجارة الدولية | 14-6 |
| المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية و أهميتها | 10-6 |
| الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية | 6 |
| الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية | 7-6 |
| الفرع الثالث: نظريات التجارة الدولية | 10-7 |
| المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة | 14-11 |
| الفرع الأول: نشأة و تطور المناطق الحرة | 11 |
| الفرع الثاني: تعريف المناطق الحرة | 12 |
| الفرع الثالث: أهداف المناطق الحرة | 13 |
| الفرع الرابع: خصائص المناطق الحرة | 14 |
| المبحث الثاني: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية | 18-15 |
| المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا | 15 |
| المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي | 16 |
| المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية و تنشيط التجارة الدولية | 18-17 |
| المبحث الثالث: الدراسات السابقة | 21-19 |
| المطلب الأول: الدراسة باللغة العربية | 19 |
| المطلب الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية | 20 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة | 21 |
| خلاصة الفصل الأول | 22 |
| الفصل الثاني: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر | 49-24 |
| تمهيد | 24 |
| المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية للجزائر | 35-25 |
| المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية للجزائر | 29-25 |
| الفرع الأول:الصادرات: أهم السلع المصدرة، الدول المستوردة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية | 26-25 |
| الفرع الثاني: الواردات: أهم السلع المستوردة، الدول المصدرة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية | 29-27 |
| المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الخارجية للجزائر | 33-30 |
| الفرع الأول:العوامل الداخلية: نقص البنية التحتية، البيروقراطية | 31-30 |
| الفرع الثاني: العوامل الخارجية: المنافسة الدولية، التقلبات في أسعار السلع، الحواجز التجارية | 33-32 |
| المطلب الثالث: دور الدولة في تنمية التجارة الخارجية | 35-34 |
| المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر | 41-36 |
| المطلب الأول: الإطار القانوني و التنظيمي للمناطق الحرة | 37-36 |
| الفرع الأول: القوانين و التشريعات المنظمة للمناطق الحرة | 36 |
| الفرع الثاني: المؤسسات المسؤولة عن إدارة المناطق الحرة | 37 |
| المطلب الثاني: واقع المناطق الحرة في الجزائر | 39-38 |
| الفرع الأول: عدد المناطق الحرة | 38 |
| الفرع الثاني: الأنشطة الإقتصادية المسموح بها في المناطق الحرة | 38 |
| الفرع الثالث: الحوافز و التسهيلات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة | 39 |
| المطلب الثالث: تقييم فعالية المناطق الحرة في الجزائر | 41-40 |
| الفرع الأول: تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية | 40 |
| الفرع الثاني: مساهمة المناطق الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني | 40 |
| الفرع الثالث: التحديات التي تواجه المناطق الحرة في الجزائر | 41 |
| المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر | 48-42 |
| المطلب الأول: تأثير المناطق الحرة على حجم التجارة الخارجية | 43-42 |
| الفرع الأول: جذب الاستثمارات الأجنبية | 42 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: تقليل الواردات | 43 |
| المطلب الثاني: تأثير المناطق الحرة على هيكل التجارة الخارجية | 45-44 |
| الفرع الأول: تنويع السلع المصدرة في الجزائر | 44 |
| الفرع الثاني: تقليل على قطاعات محددة: تخفيف المخاطر الاقتصادية | 45 |
| المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة | 48-46 |
| الفرع الأول: الحوافز و التسهيلات المقدمة للمستثمرين | 46 |
| الفرع الثاني: بيئة الأعمال المواتية في المناطق الحرة | 47 |
| الفرع الثالث: مساهمة المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا و تطوير الصناعات | 48 |
| خلاصة الفصل الثاني | 49 |
| الخاتمة | 52-51 |
| المراجع | 57-54 |

## قائمة الجداول


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم 01 يوضح أهم السلع المصدرة من الجزائر لسنة 2022 | 25 |
| الجدول رقم 02 يوضح أهم الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2022 | 26 |
| الجدول رقم 03 يوضح الإتجاهات المستقبلية للجزائر لسنة 2022 | 27 |
| الجدول رقم 04 يوضح أهم السلع المستوردة إلى الجزائر لسنة 2022 | 28 |
| الجدول رقم 05 يوضح أهم الدول المصدرة إلى الجزائر لسنة 2022 | 29 |
| الجدول رقم 06 يوضح التصنيف الدولي للخدمات اللوجستية و البنية التحتية للجزائر | 31 |


## قائمة الأشكال


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الشكل (1) التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية | 8 |

# مقدمة عامة

**مقدمة :**

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرات جذرية أدت إلى تحولات اقتصادية شاملة في القرن الحادي والعشرين. هذه التحولات دفعت الدول إلى البحث عن استراتيجيات وآليات تمكنها من التكيف مع التغيرات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب وتقليل الخسائر.

من أهم هذه التحولات تعزيز التجارة الدولية، والذي يعتبر عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي. هذا الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية أدى إلى سعي الدول لزيادة صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إنشاء مناطق حرة تُستخدم كمراكز للاستثمار والتصدير.

يعتبر النقاش حول مستقبل المناطق الحرة في الاقتصاديات الحديثة أحد المواضيع الهامة، حيث بدأت هذه المناطق تبرز منذ السبعينيات والثمانينيات إلى اليوم، تعد هذه المناطق أدوات رئيسية في دعم الاستثمارات الدولية وتحويلها نحو التصدير، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كما أن انتشار المناطق الحرة يعكس التحولات الاقتصادية العالمية وجهود تحرير التجارة من القيود، مما يعزز دورها كمراكز جذب للاستثمارات الأجنبية والأنشطة التصديرية. العولمة وحرية التجارة العالمية زادت من أهمية التجارة الخارجية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على التجارة لتعزيز اقتصادها. بفضل إزالة القيود والعوائق أمام حركة السلع والخدمات، أصبحت التجارة الخارجية أحد الرهانات الأساسية لأي اقتصاد. ونتيجة لذلك، نشهد انتشاراً كبيراً للمناطق الحرة التي تتيح بيئة اقتصادية مواتية للنمو والانفتاح.

المناطق الحرة اليوم تعتبر نافذة للاقتصادات الوطنية على العالم، حيث تتيح هذه المناطق فرصاً للاطلاع على أحدث المعارف والتجارب والتقنيات. كما تمثل مناطق حرة أرضية خصبة لتحقيق النمو الاقتصادي وتبني مفاهيم جديدة تعزز من القدرة التنافسية للدول.

في ظل هذه التحولات، تسعى الجزائر إلى خلق بيئات مثالية في المناطق الحرة لتحقيق رفاه اقتصادي والانفتاح على العالم، مما يدعم استقرارها الاقتصادي وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

- **الإشكالية :**

من خلال ما سبق سيتم صياغة الإشكالية الرئيسية :

**ما هو تأثير المناطق الحرة على تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر؟**

هذا يقودنا لطرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. كيف يمكن للمناطق الحرة في الجزائر أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
2. ما هو تأثير المناطق الحرة على تحسين بنية البنية التحتية اللوجستية والتجارية في البلاد؟
3. هل يمكن للمناطق الحرة أن تسهم في تعزيز القدرة التصديرية للجزائر و الوصول إلى الأسواق الأجنبية؟

- **الفرضيات :**

لمعالجة وتحليل الإشكالية المطروحة يمكن عرض بعض الفرضيات كإجابة أولية على التساؤلات المطروحة :

- يمكن أن تكون المناطق الحرة أداة فعالة لتعزيز التجارة الدولية في الجزائر عبر تحفيز الاستثمارات

الأجنبية وزيادة تنوع الصادرات.

- يمكن للمناطق الحرة أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز المالية والضريبية، مثل إعفاءات الجمارك والرسوم على الاستيراد والتصدير، وتقديم بنية تحتية جاهزة وخدمات لوجستية متقدمة.
- من خلال استثماراتها في البنية التحتية، يمكن للمناطق الحرة تحسين الطرق والموانئ والمطارات ومرافق النقل الأخرى. هذا التحسين يساهم في تسريع تدفق البضائع وتقليل التكاليف اللوجستية، مما يجعل الجزائر أكثر جاذبية للاستثمارات والتجارة الدولية.
- يمكن أن تلعب المناطق الحرة دورًا مهمًا في تعزيز قدرات الصادرات الجزائرية على الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال توفير منصات للتصدير والتخزين والتجميع والتصنيع الذاتي بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المناطق فرصًا للشركات لتحسين جودة منتجاتها والامتثال للمعايير الدولية، مما يزيد من فرص نجاحها في الأسواق العالمية.

- **أهمية الدراسة:**

1. فهم الآثار الاقتصادية المتعددة للمناطق الحرة على الاقتصاد الوطني.
2. تحليل كيفية تعزيز الصادرات الجزائرية وإعادة التصدير من خلال المناطق الحرة.
3. تقديم توصيات لتحسين السياسات الحكومية المتعلقة بالمناطق الحرة.
4. تسليط الضوء على الفرص الجديدة للشركات المحلية والدولية في السوق الجزائري.
5. تعزيز الفرص التعليمية والتدريبية للكوادر الوطنية في مجالات مختلفة.

- **أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر، من خلال تحليل تأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز الصادرات ، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

- **منهج الدراسة:**

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف واقع المناطق الحرة في الجزائر وتحليل دورها في تنشيط التجارة الدولية.

- **صعوبات الدراسة:**

صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالمناطق الحرة في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

لقد حددنا مجال دراستنا كالتالي:

1. **الإطار المكاني:** شملت الدراسة جميع المناطق الحرة في الجزائر مثل منطقة بلارة في جيجل.
2. **الإطار الزماني:** تمت الدراسة من خلال جمع الإحصائيات الممكنة عن المناطق الحرة من سنة 2012 إلى غاية يومنا هذا.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

الفصل الأول تطرقنا الى عموميات عن دور المناطق الحرة في تحفيز حركة التجارة الدولية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

تناول المبحث الأول الإطار النظري للمناطق الحرة و التجارة الدولية، و المبحث الثاني دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية، اما المبحث الثالث فتناولنا الدراسات السابقة.

في الفصل الثاني فكانت دراسة تطبيقية لدور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الدولية في الجزائر حيث قمنا بتقسيم الفصل كذلك إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول دراسة التجارة الخارجية للجزائر، أما المبحث الثاني واقع المناطق الحرة في الجزائر، وفي المبحث الثالث فقمنا بتبيين دور المناطق الحرة في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر.

# الفصل الأول: عموميات عن دور المناطق الحرة في تحفيز حركة التجارة الدولية

**تمهيد**

التجارة الدولية تعتبر عملية حيوية تربط بين الأسواق العالمية وتعزز التبادل الاقتصادي بين الدول، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الفرص الاقتصادية وتعزيز الاستفادة المتبادلة بين الدول المشاركة في السوق العالمي.

بفضل نظريات التجارة الدولية، يمكن فهم ديناميكيات السوق العالمي والعوامل التي تؤثر في حجم التجارة بين الدول. من جهة أخرى، تأتي المناطق الحرة كآلية هامة لتعزيز التجارة الدولية وتحسين بيئة الأعمال العالمية.

الإطار النظري للتجارة الدولية والمناطق الحرة يوفر فهماً شاملاً للعلاقات الاقتصادية الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل مفاهيم التجارة الدولية ونظرياتها، بالإضافة إلى فهم تطور وخصائص المناطق الحرة كآليات فعالة لتعزيز النشاط التجاري والاقتصادي العالمي.

ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى :

- **المبحث الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة و التجارة الدولية**
- **المبحث الثاني: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية**
- **المبحث الثالث : الدراسات السابقة**

**المبحث الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة و التجارة الدولية**

يشمل الإطار النظري للمناطق الحرة والتجارة الدولية دراسة مفاهيم ونظريات تفسر تبادل السلع والخدمات بين الدول وأهمية المناطق الحرة في تعزيز الاقتصاد العالمي وتهدف هذه النظريات إلى فهم ديناميكيات التجارة الدولية وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة.

**المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها**

سنتعرف في هذا المطلب على مفهوم التجارة الدولية في الفرع الأول ثم نتطرق إلى أهمية التجارة الدولية في الفرع الثاني ثم في الأخير نتطرق إلى نظريات التجارة الدولية.

**الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية**

التجارة الدولية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، تضم مجتمعا و تكوينا سياسيا واحدا. بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية و الخدماتية فيها بين أقاليم ذات مقومات سياسية و اجتماعية مختلفة. وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة.[1]

و يمكن تعريف التجارة الدولية في مفهومها العام على أنها: المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة انتقال السلع، و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.[2]

**الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية**

تظهر أهمية التجارة الدولية بوضوح في عدة جوانب أساسية تؤثر على الاقتصادات الوطنية والعالمية بشكل كبير:[3]

- **ربط الدول والمجتمعات:** التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، مما يعزز التفاعل والتكامل الدولي.
- **توسيع القدرة التسويقية:** تفتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، مما يساعد في تسويق المنتجات على نطاق أوسع.
- **زيادة رفاهية البلاد:** تساهم في توسيع قاعدة الاختيارات في الاستهلاك والاستثمار، مما يزيد من رفاهية السكان.

[1] نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان–الأردن، 2014، ص 5

[2] جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2013 ، ص 11 .

[3] نفس المرجع السابق، ص12–13.

- **تخصص الموارد الإنتاجية:** تساعد في توزيع الموارد الإنتاجية بشكل أكثر فعالية.
- **مؤشر لقدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية:** تعد مؤشراً على قدرة الدولة على التصدير والاستيراد ومستويات الدخل.
- **التأثير على الميزان التجاري:** تؤثر التجارة الخارجية على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وتوازن ميزانها التجاري.
- **التنمية الاقتصادية:** ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية، حيث أن النمو في التجارة يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة.
- **دور في كسر دائرة الفقر:** خاصة في الدول النامية، حيث يمكن أن تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين البنية التحتية، مما يعزز التنمية الاقتصادية.

باختصار، التجارة الدولية ليست مجرد تبادل للسلع والخدمات، بل هي محرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستوى العالمي، مما يعزز الاستقرار والازدهار للدول المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي.

**الفرع الثالث: نظريات التجارة الدولية**

نظريات التجارة الدولية هي مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تهدف إلى شرح وتفسير سبب وطبيعة وآثار العلاقات التجارية بين الدول وتساهم هذه النظريات في فهم الديناميكيات التي تحكم حركة التجارة العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات الوطنية والعالمية ومن بين أهم نظريات التجارة الدولية تشمل:[4]

**النظرية الكلاسيكية :**

تتمثل النظريات الكلاسيكية في كل من نظرية آدم سميت ، دافيد ريكاردو و ريكاردو ميل حيث يرى سميث في نظريته الميزة المطلقة ،أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة حسب هذه النظرية، الدول التي لا تتميز بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فلا يمكنها أن تدخل ميدان التجارة الدولية، وهذا نفته نظرية دافيد ريكاردو – الميزة النسبية – (comparative Avantage)، حيث يفترض أن كل دولة يمكنها أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن أن تنتجها أرخص مما يمكن أن تحصل عليها من خلال التجارة، أما النظرية الثالثة فترى أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل صادرات و واردات كل دولة متساوية.

**النظريات النيوكلاسيكية :**

[4] حمزة علي، حفيظ الياس، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي:حالة الجزائر خلال الفترة 1998–2010، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2014، ص 70

تعتبر النظريات النيوكلاسيكية امتدادا لنظرية دافيد ريكاردو من خلال التوسع في تحليل الميزة النسبية الذي يعد المهد الذي استقت منه النظريات الحديثة تحليلاتها في مجال التجارة الدولية، و من النظريات النيوكلاسيكية نجد نظرية نفقة الاختيار للاقتصادي هابلر (1936)، حيث يرى أن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج هذه السلعة بينما تتأخر في إنتاج سلعة أخرى. أما نظرية هكشر اولين (Heckacher – Oline) فترى أن الدولة تصدر السلع التي يتطلب إنتاجها لاستخدام الكثيف لعنصر العمل في هذه الدولة بوفرة نسبية و سعر منخفض نسبيا أيضا وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر الإنتاج النادر نسبيا و الذي سعره مرتفع نسبة للبلد المستورد لكن سرعان ما انتقدت هذه النظرية بعد ما اثبث اختبار ليونتياف (Leontief ) (1951) الذي قام للاقتصاد الأمريكي عكس ما أتت به هذه النظرية.

**النظرية الحديثة:**

من النظريات الحديثة التي تفسر التجارة الدولية نجد النموذج العام للمنافسة الاحتكارية الذي قام به الاقتصاديان أوبتسفالد (Obstfeld) و كروقمان (Krugman) (1996) ، حيث يمكن تلخيص هذا النموذج في الشكل التالي:

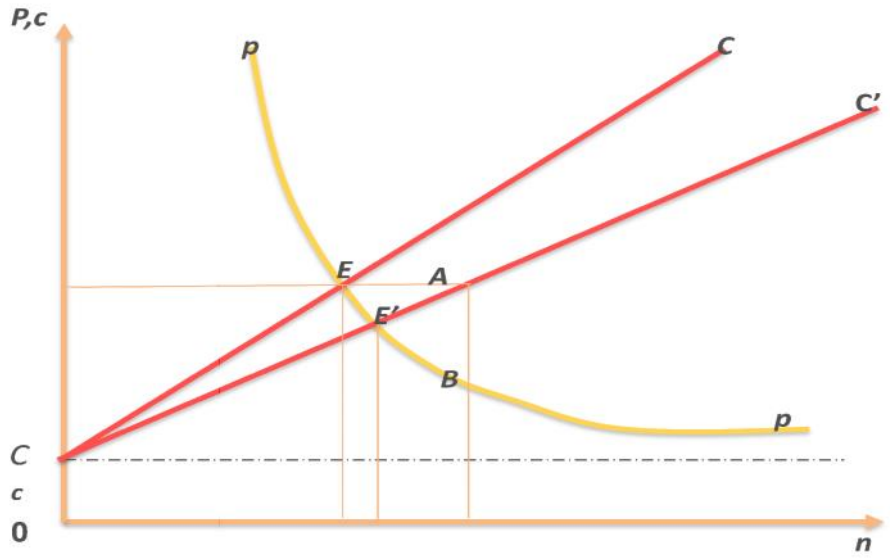


**الشكل (1) التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية**

أول أثر للانفتاح في المدى القصير هو تضاعف حجم السوق و عدد المؤسسات و يتمثل ذلك في الشكل

بالانتقال من النقطة E إلى النقطة A ، حيث أن رد فعل المؤسسات التي هي أمام هذه الزيادة في المنافسة يبدأ من خلال أثر المنافسة الشديدة الذي يؤدي إلى انخفاض في الأسعار وتقلص الهوامش أي الانتقال من الوضع A إلى الوضع B.

لكن الوضع B لا يمكن أن يكون وضع توازن في المدى الطويل، ذلك لأن المؤسسات تحقق خسارة في هذه الظروف أينتكون الأسعار أقل من التكلفة المتوسطة، وهنا يتوجب تغيير هيكل السوق عن طريق عن طريق الانفتاح التي تؤدي إلىتخفيض عدد المؤسسات الناشطة، حيث يكون هذا الوضع عند النقطة فهذه النقطة التي يمكن الوصول إليها عن طريق إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية لهذا الفرع، وهذا يؤدي بالمؤسسات إلى التركيز على المنافسة الناتجة عن الانفتاح عن طريق تقوية الفرع .

وهناك بعض النظريات الحديثة التي تعمل على تحليل التجارة الدولية منها:

**نظرية دورة حياة المنتج:**[5]

تم تطوير هذه النظرية بواسطة ريموند فيرنون في ستينيات القرن الماضي، وتعد من النظريات المهمة في تفسير أنماط التجارة الدولية.

ترتكز النظرية على فكرة أن المنتجات تمر بمراحل مختلفة خلال دورة حياتها، وهذه المراحل تؤثر على نمط التجارة والإنتاج بين الدول.

تفسر نظرية دورة حياة المنتج كيف تتغير مواقع الإنتاج والتجارة على مر الزمن مع تغير المراحل التي يمر بها المنتج. توضح النظرية أيضًا كيف يمكن أن تنتقل عملية الإنتاج من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حيث يتم نقل الإنتاج تدريجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عندما يصبح المنتج أقل حاجة للتكنولوجيا المتقدمة والعمالة الماهرة، مما يسمح للشركات بالحفاظ على تنافسيتها من خلال تقليل التكاليف.

**نظرية الفجوة التكنولوجية:**[6]

تأثر الفجوة التكنولوجية على تجارة الدول ودخلها.

وتنص النظرية على أن الدول ذات التكنولوجيا المتقدمة تمتلك ميزة تنافسية في الأسواق العالمية بفضل قدرتها على إنتاج سلع وخدمات بكفاءة أعلى وتكاليف أقل، مما يعزز قدرتها على التصدير. في المقابل الدول التي تعاني من

[5] Raymond vernon. International investement and international trade in the product cycle. Quarterly journal of economics. 1966.p191-207

[6] Thomas sampson. Technology gaps trade and income. American economic review. 2023. P472

فجوات تكنولوجية تواجه صعوبات في المنافسة، مما يحد من قدرتها على تصدير منتجاتها ويؤدي إلى تفاوت في الدخل العالمي. تسلط النظرية الضوء على أن الفجوات التكنولوجية تسهم في اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتؤكد أهمية السياسات التي تدعم الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم لسد هذه الفجوات وتحسين القدرة التنافسية للدول الأقل تقدماً.

**المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة**

سنتعرف في هذا المطلب إلى نشأة و تطور المناطق الحرة في المطلب الأول ثم في المطلب الثاني على تعريف المناطق الحرة ثم في الأخير على خصائص المناطق الحرة.

**الفرع الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة**

تعود فكرة إنشاء المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام، إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تستخدم لإعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية. في العقود الأخيرة، اعتمدت دول حوض البحر المتوسط على هذا النظام لتعزيز النشاط التجاري. من أمثلة هذه المناطق جبل طارق (1704)، سنغافورة (1819)، وهونغ كونغ (1842). كانت هذه المناطق تركز على إعادة التصدير وتموين السفن.

منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا. تطورت هذه المناطق من حيث الموقع، حيث كانت تقتصر على الموانئ البحرية، ثم أصبحت تتخذ مواقع بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد بهدف تنمية المناطق النائية. كما تطورت من حيث نوعية النشاط، من مجرد مناطق تمنح الامتيازات لتنشيط التجارة العابرة، إلى ممارسة التخزين والتصنيع البسيط، وصولاً إلى التصنيع الثقيل وأنشطة الخدمات المتنوعة.

في البداية، كانت هذه المناطق تخدم المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية أكثر من كونها أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. مع مرور الوقت، تطورت هذه المناطق من حيث المساحة، فبينما كانت تقام على مساحات محدودة، أصبحت تقام على مساحات شاسعة، تشمل مدنًا أو موانئ بأكملها، مما جعلها تتخذ شكلها الحديث كمناطق تصدير صناعية.

كذلك، شهد حجم الامتيازات والإعفاءات التي تحصل عليها هذه المناطق تطورًا كبيرًا. رغبة الدول في جذب رؤوس الأموال للعمل بالمناطق الحرة، جعلتها تتسابق في منح الامتيازات والإعفاءات المختلفة للاستثمار في هذه المناطق. بهذا الشكل، أصبحت المناطق الحرة اليوم عنصرًا مهمًا في التنمية الاقتصادية، تجذب الاستثمارات وتوفر فرص عمل وتساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني للدول.[7]

**الفرع الثاني: تعريف المناطق الحرة**

هناك العديد من التعريفات التي حظيت بها المناطق الحرة، نذكر منها:[8]

[7]محمد أحمد الكرواد، المناطق الحرة في ليبيا، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا ، ص 18.

[8]سامية فقير، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير25-26 ماي 2016، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص 52.

اللجنة الاجتماعية و الاقتصادية لغرب آسيا تعرف المناطق الحرة بأنها مناطق تقع ضمن السياج الجمركي ، أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه تستفيد الإعفاءات الجمركية ، و بذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة ، مما يجعله تستخدم في تخزين البضائع العابرة (transit) أو توزيعها ، تستفيد من تأخر دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على الأنواع المختلفة من الأنشطة التي يتم فيها.

و تعرف كذلك بأنها مناطق معفاة من الرسوم الجمركية و قيود الاستيراد، توفر بيئة تقضي إلى جذب الاستثمارات و ترويج الصادرات و نقل التكنولوجيا ، و توفير فرص العمل و كذلك أنشطة الشحن و التخزين و التوزيع .

أما المشرع الجزائري ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 94/320 المؤرخ في 1997/10/17 فإنه يحدد المنطقة الحرة بأنها منطقة فيها نشاط صناعي و تجاري و خدمات، تقع في مساحات مضبوطة حدودها ، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني ، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية ، وتمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات و الموانئ .

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن : المناطق الحرة هي مناطق معزولة وغير مأهولة بالسكان، حيث يُسمح بدخول السلع غير الممنوعة مع إعفاءات جمركية ، وتُدار كخدمة عامة بالقرب من الموانئ لتوفير خدمات النقل والتفريغ والفرز و التصنيع وإعادة الشحن عبر الوسائل المختلفة.

**الفرع الثالث: أهداف المنطقة الحرة**

تهدف الدول المضيفة من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:[9]

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير .
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية .
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية .
- استقطاب و جذب رؤوس الأموال الأجنبية و التي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج و الإدارة .
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية و الخارجية .
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة .
- تعمير و تنمية بعض الجهات و الأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي و الاقتصادي بينها و بين الأقاليم الأخرى .

[9]منور اوسرير ، دراسة نظرية من المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ، مجلة الباحث العدد 2003/02 ، ص 42

- إيجاد و خلق فرص عمالة جديدة ، و رفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة و تكنولوجيا متطورة و الحد من مشكلة البطالة .
- جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي .
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية .
- إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير و التقنيات المالية و التسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي وبصفة عامة دف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية و يعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة و طبيعة النشطة التي تمارسها و هذا بدوره يتوقف على الضمانات و التسهيلات و الحوافز التي تقدمها المناطق .

**الفرع الرابع: خصائص المناطق الحرة**

تشترك المناطق الحرة في عدة مميزات أهمها:[10]

– **الموقع:** إن المنطقة الحرة تتخذ موقعها بالقرب من ميناء أو داخله، أو قطعة أرض داخل دولة. كما أنها تتواجد بالموانىء الجوية كمنطقة شانون بإيرلندا، أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها. كانت هذه المناطق في بداية ظهورها تقام على مساحات محدودة وبعد ذلك أصبحت هذه المناطق تقام على مساحات شاسعة حيث تشمل مدن أو موانىء بكاملها. فحسب دراسة قام بها البنك العالمي، تبين لأن المساحة التي تغطيها هذه المناطق عموما هي من عشرة إلى ثلاثة مائة هكتار.

–**نظام جبائي مرن:** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون، وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي أو الإقليم الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

– **الشمولية والعالمية:** وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدول المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

[10] سامية فقير، المرجع سبق ذكره، ص54

– **المساواة:** في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء.

– **غياب المشاكل الإدارية:** إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءاتالإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

**المبحث الثاني: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية**

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدول من خلالها إلى دفع عجلة نموها الاقتصادي، و من خلال هذا نقوم بتوضيح دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا و جذب الاستثمارات الأجنبية و التنمية الاقتصادية و تشجيع التجارة الدولية.

**المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا**

تلعب التكنولوجيا دورا رئيسا في مجال الصناعة، حيث يتوقف عليها الارتقاء بجودة السلع المنتجة، و زيادة ما يتم إنتاجه منها، و خفض تكاليف و زمن الإنتاج، و لذلك تسعى معظم الدول و بشتى الوسائل – منها المناطق الحرة – لنقل و توطين التكنولوجيا الصناعية في أقاليمها لما يترتب عليها من فوائد تنعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة و تقلل حاجتها للإستراد و تزيد من حجم صادراتها، و تتنوع طرق و أساليب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و من هذه الطرق:

قيام الدولة أو الاستمارات المحلية فيها بشراء المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا و ذلك بصورة مباشرة من الشركات أو المؤسسات الأجنبية التي تمتلكها، و يتم ذلك من خلال عقود التراخيص معينة تمنح بموجبها ذلك الشركات أو المؤسسات حق استخدام تلك المعرفة مقابل مبالغ مالية محددة.

و هذه الوسيلة توصف بأنها غير تنافسية نظرا لأن الشركات المالكة لهذه المعرفة تقوم باحتكار التكنولوجيا المتعلقة بها و تتحكم في بيعها وفقا لمصالحها، خاصة إذا ازدادت الأهمية العلمية لتلك المعرفة في جانب معين من الجوانب التي تتعلق بنشاط صناعي يحظى برواج كبير و واسع و له صفة الاحتكار.

اتفاقيات المعونة الفنية التي يتم عقدها بين الدول المتقدمة و الدول النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، و هذا النوع من المعرفة تتحكم به الدول المتقدمة بحيث لا تمنحها إلا وفقا لاستراتيجيات و سياسات تمليها عليها مصالحها المتغيرة.

و من الوسائل المتميزة لنقل و توطين المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية تلك التي تتم عن طريق الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية.[11]

[11] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية 2007، ص 180 – 181

**المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي**

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت إهتمام جل دول العالم وذلك لما لها من تأثير إيجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المختلفة، وذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى.

كما هناك أدوار أخرى تتمثل في :[12]

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.
- زيادة الدخل الوطني و إعادة توزيعه و زيادة التكوين الرأسمالي الصافي و سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
- تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية مما يساهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الحرة وبصفة عامة تهدف الدولة من إقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق الأهداف على قدرة المناطق على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق.

**– المزايا والتسهيلات والإعفاءات الممنوحة:**

تقدم المناطق الحرة إعفاءات وحوافز للمستثمرين من خلال إعفاء البضائع المستوردة والمصدرة من الرسوم الجمركية والضرائب، وكذلك إعفاء أرباح المشاريع من الضرائب على الدخل لفترة معينة، وكذا الأبنية والمنشآت، وعدم فرض أي قيود إدارية وعدم فرض قيود على التعامل بالنقد الأجنبي...الخ[13]

---

[12] بن علال بلقاسم، بورداش شهرزاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، مجلد 5 ، العدد 2، ديسمبر 2019، ص92.

[13]منير خروف، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، قالمة، يومي 28و29 أفريل ، جامعة 8 ماي 1945،2017. ص 8.

**المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية و تنشيط التجارة الدولية**

تأتي الأهمية و الدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم

في تنمية الاقتصاد المحلي، و تعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم و ذلك لما لها من تأثير ايجابي على اقتصادياتها، فطبقا لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية ، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، و ذلك بتوطين صناعات بها مما يخلق مركزا حضاريا يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى[14].

و تتمثل فلسفة المناطق الحرة في زيادة الانفتاح الاقتصادي و تنشيط حركة التجارة و إنتقال رؤوس الأموال بين الدول . لذلك فإن إنشاء مناطق حرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية و سياسية للدول التي تنشئ مثل هذه المناطق التي تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية و الحواجز الجمركية تمهيدا لدخول إتفاقيات التجارة العالمية.

- إنشاء صناعات تصديرية تتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- زيادة إزالة القيود الجمركية على حركة البضائع وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال.
- النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات وزيادة الصادرات.
- تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة وتدريب العمالة الوطنية عليها لتطوير الصناعة المحلية.
- تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدماً لزيادة استفادة الدولة من مواردها.
- ضمان مخزون استراتيجي من السلع المهمة لتجنب الأزمات الاقتصادية.
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف البطالة.
- تحقيق بيئة تنافسية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحفيز الابتكار.
- تحسين الإنتاجية كماً وكيفاً، وخفض التكاليف والأسعار، وتحسين مستويات الدخل.
- توفير فرص تدريب نوعية للعمل.

[14] مريزق عاشور ، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية –تجارب مختارة–، جامعة أدرار، 2014/2013، ص 7

خفض تكاليف القيود السياسية على المعاملات التجارية العالمية، حسب دراسة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.[15]

[15] زرازار العياشي، غياد كريمة، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد و القانون العدد 03/ديسمبر 2018، جامعة 20 أوث 1955-سكيكدة، ص 212

**المبحث الثالث : الدراسات السابقة**

نتحدث في هذا المبحث عن الدراسات السابقة باللغة العربية و اللغة الأجنبية و نقوم بمقارنة بين هذه الدراسات و الدراسة التي قمنا بها

**المطلب الأول : الدراسة باللغة العربية**

- كريم جايز، دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، دراسة مقارنة بين الامارات العربية المتحدة و مصر و الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، 2012 .

وقد استعانت هذه الرسالة في البداية بالمنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي للمناطق ثم أتبعت بالمنهج الوصفي لسرد الأفكار، أما تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية فاستعمل المنهج التحليلي لإبراز مقدار هذا التأثير، و في اخر الدراسة انتهج المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة ظاهرة قديمة و جديدة و عدم الإجماع على تعريف موحد يمكن وصفها به، فنجاحها يتوقف على توفر عدة مقومات و حزمة من العوامل.

توصلت الدراسة إلى أن فشل منطقة بلارة الحرة بجيجل في تحقيق أهدافها بالرغم من كل ما سخرته الدولة لغياب التخطيط المسبق، وقلة الخبرة و العامل السياسي و الأمني و عدة عراقيل مازالت تحت الستار، أما منطقة جبل علي الحرة فقد فرضت لنفسها مكانة مهمة في التجارة الخارجية.

-منير خروف، ريم ثوامرية، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى وطني الاول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 28-29 أفريل 2017.

لقد استعان في البداية بالمنهج التاريخي ثم أتبعه بالمنهج الوصفي لسرد الأفكار، أما دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية فاستعمل المنهج التحليلي لإبراز أهمية هذا الدور.

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المناطق الحرة و تاريخ نشأتها و كذلك الأشكال التي تتخذها، تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و محددات جذبه ، و إبراز الدور الذي تلعبه المناطق الحرة بالنسبة للبلدان المنشأة لها، وكذا تبين الدور الذي تلعبه فيما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية.

حيث توصلت إلى أن احتدام المنافسة بين المناطق الحرة يدفع بالدول إلى العمل على توفير أفضل الشروط و التسهيلات وكذا سن التشريعات المناسبة و التي من شأنها أن تدفع بالمستثمر الأجنبي بأن يستثمر في منطقة دون الأخرى.

-زرزار العياشي، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية : تجارب دولية، مجلة الاقتصاد و القانون العدد03/ ديسمبر 2018.

إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالأهمية التنموية للمناطق الحرة و آراء للمختصين، من أجل الوصول إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة

والإجابة عن أسئلتها، و هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية المناطق الحرة كأداة لتحفيز التنمية الاقتصادية. الدراسة استعرضت تجارب دولية مختلفة لتقييم مدى فعالية هذه المناطق في تحقيق أهداف التنمية مثل جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية.

توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة تسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الصادرات، مما يعزز التنمية الاقتصادية. كما أوضحت أن هذه المناطق تسهم في تطوير الصناعات المحلية وتحسين البنية التحتية.

-بن علال بلقاسم ، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة النور المجلد 05 العدد 02، ديسمبر 2019.

تم اتباع منهجية تحليلية تعتمد على دراسة حالة. ركزت الدراسة على تحليل دور المناطق الحرة في الجزائر كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. من خلال دراسة التجارب والممارسات الدولية، أبرزت الدراسة أهمية توافر بنية تحتية قوية وإطار قانوني محفز لجذب الاستثمارات.

توصل الباحثون إلى أن المناطق الحرة في الجزائر تواجه تحديات كبيرة تعيق دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مثل نقص التكامل في مكونات إنشاء ونجاح المناطق الحرة. كما أشاروا إلى أن إلغاء المنطقة الحرة في "بلارة" بجيجل كان بسبب عدم تحقيق التكامل المطلوب لهذه المكونات، مما أدى إلى عدم نجاح المشروع بالشكل المتوقع.

**المطلب الثاني : الدراسة باللغة الأجنبية**

**-KHOCHCHEHREH MOHAMMAD,The role of free zones in the regional and national development of Iran،Doctoral thesis, University of Strathclyde, 1996.**

الهدف من هذه الدراسة هو فهم دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية و الوطنية في إيران.

لقد توصل في أطروحته بمراجعة الأدبيات السابقة لاستعراض البحوث والنظريات المتعلقة بأداء المناطق الحرة ، والمناطق المماثلة في العالم ، وتحليل الوثائق ذات الصلة لفهم تأثيرات وأنماط النمو في منطقة قش الحرة و تحليل البيانات المجمعة لفهم العلاقات والأنماط المتعلقة بأداء المنطقة الحرة والتأكد من تحقيق أهدافها المحددة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن المناطق الحرة لها دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية و تعزيز الصادرات، تطوير البنية التحتية ، خلق فرص العمل.

**المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة**

هدفت الدراسات السابقة إلى:

هو استكشاف وتقييم دورالمناطق الحرة في تعزيز التجارة الخارجية، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان المعنية. تركّز هذه الدراسات على مقارنة فعالية هذه المناطق في سياقات مختلفة، مثل البلدان العربية (الإمارات، مصر، الجزائر) ودول أخرى كإيران، مع تحليل التأثيراتالاقتصادية والتنموية الناتجة عنها. تسعى الدراسات إلى تقديم رؤى حول كيفية تحسين سياسات المناطق الحرة لتعظيم فوائدها الاقتصادية والاستثمارية على المستوى الوطني والإقليمي.

هدفت الدراسة الحالية إلى :

التركيز بشكل محدد على دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الدولية في الجزائر، مع تحليل كيفية تأثير هذه المناطق على الاقتصاد الجزائري و التجارة الخارجية، و اعتمدت على دراسة حالة تفصيلية للجزائر و تحليل الإطار القانوني و التنظيمي مع تقييم الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة و تحليل دورها في زيادة حجم الصادرات و الواردات الجزائرية.

**خلاصة الفصل :**

مما تقدم اتضح لنا أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية مما ساهم في تنشيطها، و قد باتت تقوم بدور جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية، المحلية و الإقليمية، مما يزيد في تدفق رؤوس الأموال .

أو بمعنى اخر، تلعب المناطق الحرة دورا حيويا في تنشيط التجارة الدولية من خلال توفير بيئة تنظيمية مشجعة و إعفاءات ضريبية و جمركية، مما يزيد من تنافسية الشركات .

و توفر هذه المناطق بنية تحتية متطورة تشمل المرافق اللوجستية و الموانىء و المطارات، مما يعزز بكفاءة العمليات التجارية، بفضل مواقعها الجغرافية الإستراتيجية بالقرب من نقاط النقل الرئيسية حيث تسهل من عمليات الاستيراد و التصدير و تقلل من تكاليف النقل.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح أن دور المناطق الحرة تساهم في تنشيط التجارة الدولية، و تحقيق النمو الاقتصادي.

# الفصل الثاني: دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر

**تمهيد**

تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الجزائر بهدف تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يعود بالفائدة على الدولة .

ولقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الخارجية وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين.

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول عموميات عن دور المناطق الحرة في تحفيز حركة التجارة الدولية، سنحاول في هذا الفصل دراسة دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر،ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى:

- **المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية للجزائر:**
- **المبحث الثاني: واقع المناطق الحرة في الجزائر:**
- **المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر**

**المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية للجزائر**

سيكون هذا المبحث مخصص للتعرف على هيكل التجارة الخارجية للجزائر في المطلب الأول ثم التحديات التي تواجه التجارة الخارجية للجزائر في المطلب الثاني و في الأخير نتعرف على دور الدولة في تنمية التجارة الخارجية.

**المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية للجزائر:**

سنتعرف على الصادرات: أهم السلع المصدرة، الدول المستوردة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية في الفرع الأول ثم نتطرق إلى الواردات: أهم السلع المستوردة، الدول المصدرة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية في الفرع الثاني.

**الفرع الأول: الصادرات: أهم السلع المصدرة، الدول المستوردة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية.**

الصادرات في الجزائر:

**1. أهم السلع المصدرة:**

تعتبر المحروقات العمود الفقري لصادرات الجزائر، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ورغم الجهود المبذولة لتنويع الصادرات، إلا أن المحروقات لا تزال تسيطر على الهيكل السلعي للصادرات وفقًا للإحصائيات[16].

**الجدول رقم 01 يوضح أهم السلع المصدرة من الجزائر لسنة 2022**

| السلعة | الحصة من الصادرات (%) |
|---|---|
| الغاز البترولي | 46.7 |
| النفط الخام | 27.4 |
| البترول المكرر | 14.7 |
| الأسمدة النيتروجينية | 3.59 |
| الأمونيا | 2.16 |
| قضبان الحديد الخام | 0.92 |

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا من موقع مرصد التعقيد الاقتصادي **OEC** https://oec.world/en/profile/country/dza تم الاطلاع بتاريخ 2024/07/25 على الساعة 14:50

[16] هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، "وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08/ العدد 01، سنة 2019 (ص 37-42).

**2. الدول المستوردة الرئيسية:**

تعد إيطاليا وإسبانيا وفرنسا من بين أهم الدول المستوردة للصادرات الجزائرية، كما اكتسبت الجزائر زبائن جدد مثل البرازيل، بلجيكا، الهند وألمانيا.

**الجدول رقم 02 يوضح أهم الدول المستوردة من الجزائر لسنة 2022**

| الدول المستوردة | الحصة في الصادرات (%) |
|---|---|
| ايطاليا | 28.9 |
| اسبانيا | 12.1 |
| فرنسا | 11.9 |
| هولندا | 4.11 |
| الهند | 3.14 |
| البرازيل | 1.84 |
| بلجيكا | 1.01 |

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا من موقع مرصد التعقيد الاقتصادي **OEC** https://oec.world/en/profile/country/dza تم الاطلاع بتاريخ 2024/07/25 على الساعة 15:05

**3. الاتجاهات المستقبلية في هيكل التجارة الخارجية للجزائر:**

هناك توجه واضح نحو تنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، خاصة في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط و تبذل الجهود لتنمية الصادرات غير النفطية من خلال تطوير القطاعات الأخرى مثل السلع النصف مصنعة، المنتجات الغذائية، والسلع والمعدات الصناعية على الرغم من هذه الجهود، تظل النسبة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات ضئيلة، مما يشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز هذا التوجه.

**الجدول رقم 03 يوضح الإتجاهات المستقبلية للجزائر لسنة 2022**

| البند | الإحصائيات |
|---|---|
| إجمالي الصادرات(2022) | 58.6 مليار دولار |
| المرتبة العالمية (2022) | 55 عالميا |

| | |
|---|---|
| المنتجات الرئيسية المصدرة | الغاز الطبيعي المسال، النفط الخام، الحديد الخام |
| الاتجاهات المستقبلية المتوقعة | التركيز على تنويع الاقتصاد: تقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز عبر تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية.<br>التعاون الدولي: من المتوقع أن تعزز الجزائر علاقاتها التجارية مع دول مثل الولايات المتحدة، تركيا وإيطاليا. زادت الصادرات إلى هذه الدول في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، شهدت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة سنوية في وارداتها من الجزائر بنسبة 17.4% من سنة 2017 إلى 2022<br>التكنولوجيا والبنية التحتية : تحسين البنية التحتية وتبني التكنولوجيا المتقدمة لتحسين جودة المنتجات وزيادة القدرة التنافسية. |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تحليل البيانات الموجودة في موقع مرصد التعقيد الاقتصادي https://oec.world/en/profile/country/dza تم الإطلاع بتاريخ 2024/07/25 على الساعة 20:35

**الفرع الثاني: الواردات: أهم السلع المستوردة، الدول المصدرة الرئيسية، الاتجاهات المستقبلية**

**1. أهم السلع المستوردة**

تشمل الواردات الجزائرية مجموعة متنوعة من السلع الضرورية لتلبية احتياجات السوق المحلي والصناعة وأهم هذه السلع هي:

- المواد الغذائية: تتضمن الحبوب، الزيوت النباتية، السكر، ومنتجات الألبان. تعد هذه المواد أساسية للأمن الغذائي في الجزائر.
- السلع المصنعة: تشمل الأجهزة الإلكترونية، المعدات الصناعية، وقطع الغيار. تُستخدم هذه السلع في مختلف القطاعات الصناعية.
- المواد الخام الصناعية: مثل المعادن والبلاستيك، والتي تعتبر ضرورية للصناعات التحويلية.

**الجدول رقم 04 يوضح أهم السلع المستوردة إلى الجزائر لسنة 2022**

| السلعة | الحصة من الواردات (%) |
|---|---|
| القمح | 7.77 |

| | |
|---|---|
| الحليب المركز | 4.74 |
| حبوب الذرة | 2.89 |
| فول الصويا | 2.7 |
| السكر الخام | 2.26 |
| السيارات | 2.51 |
| خام الحديد | 2.73 |
| اللقاحات | 2.19 |
| أنابيب الحديد | 1.45 |
| زيت الصويا | 1.84 |
| المحركات | 1.16 |

المصدر من إعداد الطالبين إعتمادا من موقع مرصد التعقيد الاقتصادي https://oec.world/en/profile/country/dza تم الإطلاع بتاريخ 2024/07/26 على الساعة 00:15

**2. الدول المصدرة الرئيسية**

تشمل الدول الرئيسية التي تصدر إلى الجزائر:

- الصين: تُعتبر الصين من أكبر الشركاء التجاريين للجزائر، حيث توفر مجموعة واسعة من السلع المصنعة والمواد الخام.
- الإمارات العربية المتحدة: تبرز الإمارات كمصدر رئيسي للعديد من السلع الاستهلاكية والمواد الصناعية.
- فرنسا: تُعد فرنسا شريكاً تقليدياً مهماً، حيث تستورد الجزائر منها السلع المصنعة والمعدات الصناعية.
- إيطاليا، ألمانيا، وإسبانيا: هذه الدول الأوروبية تصدر إلى الجزائر منتجات صناعية متنوعة ومواد غذائية.
- **الجدول رقم 05 يوضح أهم الدول المصدرة إلى الجزائر لسنة 2022**

| **الدول** | **الحصة في الواردات (%)** |
|---|---|
| الصين | 18.3 |
| فرنسا | 13.7 |

| | |
|---|---|
| إيطاليا | 6.7 |
| إسبانيا | 3.08 |
| ألمانيا | 4.89 |
| تركيا | 6.03 |
| الإمارات العربية | 2.37 |
| الهند | 1.83 |
| البرازيل | 5.61 |
| الأرجنتين | 4.58 |

- المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على موقع مرصد التعقيد الاقتصادي https://oec.world/en/profile/country/dza تم الاطلاع بتاريخ 2024/07/26 على الساعة 11:23

### 3. الاتجاهات المستقبلية

تشير الاتجاهات المستقبلية إلى أن الجزائر ستواصل استيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية والمواد الخام الصناعية، مع محاولات لتنويع مصادر وارداتها. ومن أبرز الاتجاهات المستقبلية:

- تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي: من المتوقع أن تستمر الجزائر في تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية، نظرًا للشراكة الطويلة الأمد والبنية التحتية التجارية القوية بين الطرفين[17].
- تنويع الشركاء التجاريين: ستسعى الجزائر إلى تنويع شركائها التجاريين لتشمل دولًا من مناطق أخرى مثل آسيا وأفريقيا، وذلك لتقليل الاعتماد على مجموعة محددة من الدول.
- تطوير القطاعات المحلية: في إطار رؤية الجزائر لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، ستعمل على تطوير قطاعاتها الصناعية والزراعية لتحسين الإنتاج المحلي وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.
- التركيز على التكنولوجيا والبنية التحتية: تحسين البنية التحتية للنقل والتكنولوجيا سيساهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، مما يعزز من قدرة الجزائر على التنافس في الأسواق الدولية [18].

[17] تقرير نشرة ضمان الاستثمار، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات (يناير– مارس 2021)،ص16–17.

[18] تقرير نشرة ضمان الاستثمار،مرجع سابق ،ص16–17.

**المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التجارة الخارجية للجزائر:**

تواجه التجارة الخارجية في الجزائر عدة تحديات جوهرية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي بداية، تعد العوامل الداخلية كالنقص في البنية التحتية، والبيروقراطية العالية التي تعرقل إجراءات التجارة، وعدم الاستقرار السياسي، أبرز العوائق التي تعيق التطور الاقتصادي المستدام ومن جهة أخرى، تشكل العوامل الخارجية تحديات إضافية، حيث تواجه الجزائر منافسة متزايدة في الأسواق العالمية، وتعاني من تقلبات في أسعار السلع التي تؤثر سلباً على التوازن التجاري بالإضافة إلى ذلك، تشكل الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود البيئية، عقبة أخرى تزيد من صعوبة دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

هذه العوامل تجمع بينها لتشكل تحديات متراكمة تتطلب سياسات متكاملة وجهود حكومية فعالة لتعزيز البنية التحتية، تبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات مرنة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي وتخطي العقبات الخارجية المتغيرة.

**الفرع الأول: العوامل الداخلية: نقص البنية التحتية، البيروقراطية.**

من العوامل الداخلية التي تواجه التجارة الخارجية للجزائر :

**1. نقص البنية التحتية:**

نقص البنية التحتية يشير إلى النقص أو الضعف في البنية الأساسية التي تدعم وتمكن العمليات والأنشطة في مجالات مختلفة، سواء في القطاعات العامة أو الخاصة و يمكن أن يشمل ذلك البنية الفيزيائية مثل الطرق والجسور والمباني، أو البنية التكنولوجية مثل الشبكات الكهربائية والاتصالات، أو البنية الاجتماعية والإدارية مثل السياسات والإجراءات والمؤسسات الحكومية[19].

في حالة وجود نقص في البنية التحتية، يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. على سبيل المثال، إذا كان هناك نقص في البنية الطرقية، فإن ذلك قد يؤدي إلى صعوبات في الوصول إلى المناطق النائية، وتقليل فرص التجارة والتنمية في تلك المناطق كما أن نقص البنية التحتية التكنولوجية يمكن أن يحد من إمكانية الوصول إلى الإنترنت والاتصالات الحديثة، مما يقيد الفرص التعليمية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات لذا، يعد التركيز على تحسين وتوسيع البنية التحتية أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على الحكومات والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني العمل معًا للاستثمار في تطوير البنية التحتية، وتبني الأساليب الإدارية الحديثة التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، وتنظيم العمليات، واستخدام التكنولوجيا بطريقة فعالة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

[19] هجيرة أوبعيش، بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 60، العدد 60، ص 35.

بالتالي، فإن مواكبة التقدم التكنولوجي والابتكار في الإدارة العامة أمر ضروري لضمان استخدام البنية التحتية بأقصى كفاءة ممكنة وتلبية احتياجات المجتمع بشكل فعال ومستدام.

**الجدول رقم 06 يوضح التصنيف الدولي للخدمات اللوجستية و البنية التحتية للجزائر**

| المؤشر | التصنيف الدولي | السنة |
|---|---|---|
| الخدمات اللوجستية | 125 | 2012 |
| البنية التحتية | 144 | 2012 |

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على تقرير **AFRICA GEARING UP** رابط التقرير https://www.pwc.com/gx/en/transportation-logistics/publications/africa-infrastructure-investment/assets/africa-gearing-up.pdf تم الاطلاع بتاريخ 2024/07/27 على الساعة 11:48

**2. البيروقراطية:**

"أخذ بهذا البديل الثالث بعض الموظفين الحكوميين من أجل زيادة دخولهم، حتى يتمكنوا من سد الفجوة بين إمكاناتهم المالية واحتياجاتهم، فرغم كون الوظيفة الإدارية تطمح لتحقيق الصالح العام، إلا أننا نجد أن أغلب الموظفين الحكوميين يعمدون تعقيد الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على مقابل. تزايدت هذه الظاهرة لعدة أسباب منها ضعف الرقابة، غياب الجدية في محاسبة وعقاب كل من الراشي والمرتشي[20]."

كما تشير التقارير و البيانات إلى وجود تحديات بيروقراطية كبيرة في الجزائر، مما يؤثر على الشركات الأجنبية و المحلية على حد سواء .[21]

وفقا لتقرير وزارة التجارة الأمريكية :"تتضمن هذه التحديات صعوبة في الحصول على التصاريح، و تعقيد إجراءات التسجيل، واللوائح غير الواضحة، بالإضافة إلى تأخير طويل في الخدمات الإدارية".[22]

كما يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من البنك الدولي إلى أن الجزائر تحتل مرتبة منخفضة فيما يتعلق بسهولة القيام بالأعمال التجارية، بسبب عدد الإجراءات الكبيرة و الوقت الطويل المطلوب لتسجيل الممتلكات والحصول على التصاريح اللازمة ، و احتلت المرتبة 157 لسنة 2020.[23]

[20] هجيرة أوبعيش،مرجع سابق ، ص20.

[21] Market challenges، https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-market-challenges، 28/07/2024 14.30

[22] Doing business in algeria، https://www.icaew.com/technical/by-country/africa/algeria/doing-business-in-algeria، 28/07/2024. 15.45

**الفرع الثاني: العوامل الخارجية: المنافسة الدولية، التقلبات في أسعار السلع، الحواجز التجارية.**

العوامل الخارجية: المنافسة الدولية :

تشمل العوامل الخارجية المؤثرة على الجزائر في سياق المنافسة الدولية العديد من الجوانب المتعلقة بالسياسة التجارية والجغرافيا الاقتصادية وهناك عدة نقاط رئيسية تتعلق بالتجارة الخارجية للجزائر، منها:

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:[24]

تمت أهم المبادلات مع التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، حيث قدرت ب 58.14% من الحجم الإجمالي للمبادلات . وبذلك تبقى أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و 53.40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الإتحاد الأوروبي.

وتحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% من القيمة الإجمالية لتبلغ 18.6 مليار دولار مقابل 19.06 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب 2.14% مقارنة لسنة 2018.

وإحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51% من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر.

من جهة أخرى، أوضحت معطيات الجمارك بان الدول الأفريقية منها دول اتحاد المغرب العربي قامت بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار لسنة 2019.

-

**العوامل الخارجية: التقلبات في أسعار السلع**

التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار السلع على الجزائر يظهر بشكل واضح من خلال العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و يمكن تلخيص هذه التحديات كما يلي[25]:

تسارع التضخم المحلي: رغم انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية، شهدت الجزائر تسارعاً في معدل التضخم، حيث بلغ 5.8% في مؤشر الأسعار الوطني و6.4% في الجزائر العاصمة في عام 2016. هذا يشير إلى تضخم هيكلي مستمر.

---

[23] ، 28/07/2024.https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeriahtt.details-doing business-، 20.35

[24] احصائيات التجارة الخارجية، https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux#:~:text=%D9%88%20%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A3%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A9,%D9%8A%D9%82%D8%AF%D8%B1%20%D8%A8%D9%80%2011%2C77%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9، 29/07/2024، 13.30

[25] أمال بوسمية، دراسة قياسية لأثر تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 2004-2021، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 09، 2022 ،صفحة 757.

ارتفاع أسعار السلع المستوردة: بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً، ارتفعت أسعار السلع المستوردة في الجزائر. سجل مؤشر القيم الوحدوية للمواد الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة نمواً بنسبة 7.9%، مما يؤثر سلباً على التكلفة المحلية.

الارتفاع في أسعار المنتجات ذات المحتوى المستورد: ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات المحتوى المستورد الكبير بنسبة 6.8%، مما يعكس تأثير تقلبات أسعار السلع العالمية على الأسعار المحلية.

فارق التضخم مع الشركاء التجاريين: زاد فارق التضخم مع دول منطقة الأورو إلى 6.2 نقطة مئوية، مما يبرز التحديات المتعلقة بمقارنة التضخم مع الشركاء التجاريين.

تأثير انخفاض سعر الصرف: انخفض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الإسمى للدينار بنسبة 5.8%، مما قد يساهم في زيادة تكاليف السلع المستوردة، رغم أن الانخفاض في سعر الصرف بنهاية الفترة كان ضئيلاً.

**العوامل الخارجية: الحواجز التجارية**

فيما يلي بعض الحواجز التجارية التي تواجهها الجزائر في التجارة الخارجية:

السياسات الضريبية والجمركية: تفرض الجزائر ضرائب متعددة مثل ضريبة القيمة المضافة التي تتراوح بين 7% و 19% ، وتتطلب شهادات المطابقة والجودة للسلع المستوردة. تأخيرات في الجمارك تعد مشكلة متكررة، حيث يمكن أن تستغرق الإجراءات أسابيع أو حتى شهور .[26]

قواعد الاستثمار المحلية : تُلزم القوانين الجزائرية الشركات الأجنبية بتكوين شراكة مع طرف محلي يمتلك 51% من رأس المال، والمعروفة باسم "قاعدة 49/51". هذا بالإضافة إلى إلزامية إعادة استثمار القيمة المضافة من الحوافز الضريبية في غضون أربع سنوات.

القيود على الواردات: تمنع الجزائر استيراد بعض السلع مثل المعدات المستعملة وتشجع على شراء السلع المحلية عبر تقييد القروض الاستهلاكية لهذه السلع فقط.[27]

[26] Algeria-trade barriers، https://legacy.export.gov/article?id=Algeria-Trade-Barriers، 30/07/2024، 11.30.

[27] Algeria-market challenges- https://legacy.export.gov/article?id=Algeria-Market-Challenges 30/07/2024. 15.15

**المطلب الثالث: دور الدولة في تنمية التجارة الخارجية:**

في السنوات الأخيرة، أظهرت الجزائر تقدماً ملحوظاً في مختلف المؤشرات الاقتصادية بفضل السياسات الرامية إلى تعزيز التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية. وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF)، فقد أظهرت الجزائر نمواً اقتصادياً ثابتاً، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.4% في عام 2021 و 2.9% في عام 2022، ومن المتوقع أن يبلغ 3.0% في عام 2023.

من بين السياسات المبذولة لتحسين الوضع الاقتصادي:[28]

السياسات المالية: عملت الجزائر إلى تحقيق توازن مالي عبر تقليل العجز المالي الذي بلغ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 وتحقيق فائض في 2022. وقد اتخذت الحكومة خطوات لضبط الإنفاق وتحسين الإيرادات.

إصلاحات هيكلية: تعمل الجزائر على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك إقرار قوانين جديدة مثل قانون الاستثمار الجديد وقانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقانون الطاقة المتجددة.

السياسة النقدية: عمل بنك الجزائر على تشديد السياسة النقدية لمواجهة التضخم المرتفع، حيث تجاوزت نسبة التضخم 9% في عام 2022. يهدف البنك إلى استقرار الأسعار من خلال رفع أسعار الفائدة وإدارة السيولة.

تنويع الاقتصاد: تبذل الحكومة جهوداً لتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات من خلال تشجيع القطاعات غير النفطية، وتعزيز الصادرات وتطوير القطاعات الجديدة.

إلى جانب هذه السياسات تقدم الجزائر دعم و إعانات لبرامج من أجل تنمية التجارة الخارجية:[29]

إتفاقيات مع شركات النقل: 50% من تكاليف النقل يتم سدادها لشركات النقل البرية والجوية والبحرية العامة والخاصة من أجل العبور للمنتجات المعدة للتصدير.

المشاركة في الفعاليات والمعارض الدولية: 80% من تكاليف المشاركة في الفعاليات الاقتصادية المدرجة في البرنامج السنوي الرسمي و 50% من تكاليف المشاركة الفردية في الفعاليات الاقتصادية بالخارج.

البرامج التدريبية المتخصصة للمهن التصديرية: 80% من تكاليف تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة للمهن التصديرية.

تنظيم والمشاركة في الأحداث الاقتصادية الوطنية : 80% من التكاليف المتكبدة للتنظيم والمشاركة في الأحداث الاقتصادية الوطنية.

10% كتعويض (هامش ربح) للمنظمة المسؤولة عن تنظيم الحدث.

دراسة الأسواق الخارجية والمعلومات :

- 10% من النفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية.

---

[28] Article iv consultation with algeria، https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf-executive-board-concludes-2022-article-iv-consultation-with-algeria، 31/07/2024. 11.30

[29] Soutien aux exportateurs، https://www.algex.dz/export_algex/item/709-fspe، 31/07/2024 ، 17.20

- 10% من الرسوم المتعلقة بإعلام المصدرين بفرص التصدير.
- 10% من المصاريف لدراسة تحسين جودة المنتجات والخدمات المعدة للتصدير.

تطوير تشخيص التصدير وإنشاء خلايا التصدير:

- 10% من تكاليف تطوير تشخيص الصادرات.
- 10% من تكاليف إنشاء خلايا التصدير الداخلية.

التنقيب عن الأسواق الخارجية والمساعدة في التأسيس الأولي للكيانات التجارية:

- 10% من تكاليف التنقيب في الأسواق الخارجية.
- 20% من تكاليف التأسيس الأولي للتمثيلات التجارية.

نشر وتوزيع المواد الترويجية واستخدام تكنولوجيات المعلومات:

- 10% من تكاليف النشر والتوزيع للمواد الترويجية.
- 10% من تكاليف استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

إنشاء العلامات وحماية المنتجات وتمويل الأوسمة :

- 50% من تكاليف إنشاء الملصقات.
- 20% من تكاليف الحماية في الخارج للمنتجات المعدة للتصدير.
- 100% من تكاليف منح الأوسمة والأوسمة للمصدرين من الدرجة الأولى.
- 100% من تكاليف منح جوائز البحث العلمي التي ساهمت في تحسين الصادرات غير الهيدروكربونية.

**المبحث الثاني: المناطق الحرة في الجزائر**

سنتعرف في هذا المبحث على الإطار القانوني والتنظيمي للمناطق الحرة ثم نتعرف على واقع المناطق الحرة في الجزائر و في الأخير نتطرق إلى تقييم فعالية المناطق الحرة في الجزائر.

**المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمناطق الحرة:**

تشكل المناطق الحرة أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية و يخضع إنشاء وإدارة هذه المناطق لإطار قانوني وتنظيمي محكم، يضمن توفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمارات وسنستعرض في هذا السياق الفرع الأول، الذي يتناول القوانين والتشريعات المنظمة للمناطق الحرة، ثم ننتقل إلى الفرع الثاني، الذي يستعرض المؤسسات المسؤولة عن إدارة هذه المناطق، موضحين دورها في تنظيم وتسيير العمليات داخل هذه المناطق.

**الفرع الأول: القوانين والتشريعات المنظمة للمناطق الحرة.**

التشريعات والقوانين المنظمة للمناطق الحرة في الجزائر:[30]

القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادي الأولى 1411 هـ (الموافق 1 ديسمبر 1990):

ينظم تصنيف الأملاك العقارية في المناطق الحرة ضمن الأملاك العمومية للدولة إذا كانت المنطقة الحرة تُنشأ على وعاء عقاري تابع للأملاك الخاصة للدولة أو للجماعات المحلية.

التشريع المتعلق بالمناطق الحرة:

منح امتياز تسيير المنطقة الحرة مقابل إتاوة تُدفع لإدارة الأملاك الوطنية.

يُشترط أن يخضع المتعامل بتسيير المنطقة الحرة للتشريعات الخاصة بالجمارك، الصرف، البيئة، التشغيل، والضمان الاجتماعي.

تُعفى النشاطات في المنطقة الحرة من جميع الحقوق والضرائب والرسوم الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، باستثناء: حقوق ورسوم المركبات والسيارات السياحية (ما عدا المتعلقة بالاستغلال).

المساهمات والاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.

شروط ممارسة النشاط في المناطق الحرة:

تُجرى المبادلات التجارية في المنطقة الحرة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، مع وجود إثبات قانوني من بنك الجزائر أو بنك تجاري معتمد.

يُطبق التشريع الخاص بالصرف على حركات رؤوس الأموال داخل المنطقة الحرة، أو بين المنطقة الحرة والإقليم الجمركي، أو مع الخارج.

يُسمح بتصدير واستيراد السلع والخدمات بحرية وفقًا للنظام الجبائي والجمركي ونظام الصرف.

[30] القواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة، https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=45، 20.55، 01/08/2024

تُخضع عمليات تزويد المتعاملين في المنطقة الحرة بالسلع والخدمات من الإقليم الجمركي لقوانين تنظيم التجارة الخارجية ومراقبة الصرف، والنظام الجبائي والجمركي.

يُحظر تجاوز تصريف السلع الواردة من المنطقة الحرة إلى الإقليم الجمركي نسبة 20% من رقم الأعمال خارج الرسوم لكل منتج للسلع والخدمات.

نظام التشغيل:

يُشترط التصريح بالعمال الأجانب في المنطقة الحرة وتبليغ مصالح التشغيل الإقليمية.

تُخضع إقامة المسيرين والمستخدمين الأجانب وأسرهم للإجراءات القانونية المعمول بها.

يُلزم بتطبيق أحكام التشريع الوطني في مجال الأعباء الاجتماعية والضمان الاجتماعي على اليد العاملة الوطنية.

يُشترط تقديم شهادة عدم الانتساب لنظام الضمان الاجتماعي الجزائري للأشخاص ذوي الجنسية الأجنبية الذين يختارون نظام ضمان اجتماعي غير النظام الجزائري وفقًا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

**الفرع الثاني: المؤسسات المسؤولة عن إدارة المناطق الحرة.**

المؤسسات المسؤولة عن ادارة المناطق الحرة في الجزائر و دورها هي:[31]

**الشركة الجزائرية للمناطق الحرة:**

هي المؤسسة المكلفة بتسيير المناطق الحرة في الجزائر.

**لجنة وطنية للمناطق الحرة التجارية لدى الوزير المكلف بالتجارة:**

هذه اللجنة تتبع الوزير المكلف بالتجارة وتعمل على تنظيم وإدارة الشؤون المتعلقة بالمناطق الحرة التجارية.

**دور هذه المؤسسات:**

- إدارة وتسيير المناطق الحرة.
- تطبيق القوانين المتعلقة بالمناطق الحرة.
- تقديم التسهيلات والحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي والتجارة.
- العمل على تعزيز الاستثمار والإنتاج وتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز التبادلات التجارية.
- محاربة التهريب من خلال تطوير التجارة الخارجية وإنشاء مناطق حرة مع البلدان الأفريقية المجاورة.

[31] المصادقة على مشروع قانون المناطق الحرة، https://www.aps.dz/ar/economie/127857-2022-06-21-16-37-39، 00.28،02/08/2024

**المطلب الثاني: واقع المناطق الحرة في الجزائر:**

تشهد الجزائر تطوراً ملحوظاً في إنشاء وتطوير المناطق الحرة بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية و سنتناول في هذه الدراسة واقع المناطق الحرة في الجزائر، بدءاً من الفرع الأول الذي يستعرض عددها ومواقعها الجغرافية، ثم ننتقل إلى الفرع الثاني لنتعرف على الأنشطة الاقتصادية المسموح بها فيها وأخيراً، سنناقش في الفرع الثالث الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين بهدف دعم وتشجيع الاستثمارات في هذه المناطق.

**الفرع الأول: عدد المناطق الحرة:**

صنف تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات الجزائر في المرتبة الأخيرة في عدد المناطق الحرة، وأشار إلى أن الجزائر لا تملك سوى منطقتين حرتين[32]، ومن بين هذين المنطقتين منطقة بلارة.

منطقة بلارة الحرة: تقع في ولاية جيجل، وهي واحدة من المناطق الهامة في الجزائر نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز على الساحل الشرقي للبلاد وتعتبر هذه المنطقة جزءًا من مشروع مشترك بين الجزائر وقطر وتستهدف تطوير الأنشطة الصناعية المختلفة[33].

و حسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن الجزائر تحضر لإنشاء مناطق حرة على مستوى ميناء جن جن (ولاية جيجل) و بوشبكبة (ولاية تبسة ) و ولاية الطارف.

وحسب نفس المصدر فإن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يعلن أن السنة الجارية ستعرف بداية تجسيد إنشاء مناطق حرة للتبادل بين الجزائر وكل من موريتانيا، ليبيا، تونس وكذا مالي و النيجر

**الفرع الثاني: الأنشطة الاقتصادية المسموح بها في المناطق الحرة.**

الأنشطة الاقتصادية المسموح بها في المناطق الحرة بالجزائر متنوعة وتشمل العديد من المجالات، كما يمكن تصنيف المناطق الحرة في الجزائر إلى ثلاثة أنواع رئيسية بناءً على النشاطات المتواجدة فيها[34]:

- المناطق الحرة العامة: تتميز بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية، وتشمل الأنشطة التجارية والمالية والصناعية.
- المناطق الحرة الخدمية: تركز على تقديم الخدمات المختلفة مثل الخدمات المالية والإدارية.
- المناطق الحرة الصناعية للتصدير: تتجه نحو الإنتاج بهدف التصدير، وتستفيد من التسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية لجذب المستثمرين وخلق بيئة ملائمة للاستثمار.

---

[32]سارة الدريدي، سناء العايب، الملتقى الوطني الافتراضي حول اليات لنهوض بالمناطق الصناعية و الحرة في الجزائر لترقية الصادرات في ظل التوجه الى منطقة التبادل الحر القارية الافريقية، ادرار،2022/12/18، جامعة احمد درايعية

[33] منير خروف، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، قالمة، يومي 28و29 أفريل ، جامعة 8 ماي 1945،2017 ، ص 24.

[34] سامية فقير، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير25-26 ماي 2016، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الصفحة 6

**الفرع الثالث: الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة**

ومن الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة في الجزائر:[35]

- الإعفاءات الضريبية: يتمتع المستثمرون في المناطق الحرة بإعفاءات ضريبية تشمل ضريبة القيمة المضافة (TVA)، ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية (IBS)، وضريبة الدخل الإجمالي (.IRG)
- التخفيضات الجمركية: يتم تقديم تخفيضات جمركية بنسبة تصل إلى 50% للمعدات المستوردة المستخدمة في المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة.
- الإعفاء من الضرائب المحلية: بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب الوطنية، يستفيد المستثمرون أيضًا من إعفاءات من بعض الضرائب المحلية لتشجيع الاستثمارات.
- التسهيلات الإدارية: تسعى الحكومة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل عملية الاستثمار، بما في ذلك تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات الضرورية.
- الدعم المالي والتقني: توفر الحكومة أيضًا دعمًا ماليًا وتقنيًا للمستثمرين، مثل القروض الميسرة وبرامج التدريب والتأهيل.

هذه الحوافز والتسهيلات تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في البلاد.

[35]منصوري زين، واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02 ،صفحة 137

**المطلب الثالث: تقييم فعالية المناطق الحرة في الجزائر:**

تلعب المناطق الحرة في الجزائر دوراً محورياً في تعزيز التجارة الخارجية ودعم الاقتصاد الوطني وفي هذه الدراسة، سنقوم بتقييم فعالية هذه المناطق من خلال ثلاثة محاور رئيسية في الفرع الأول، سنستعرض تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية، وفي الفرع الثاني، سنتناول مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني أما في الفرع الثالث، سنناقش التحديات التي تواجه المناطق الحرة في الجزائر، مسلطين الضوء على العقبات التي تعرقل تحقيق أهدافها الاقتصادية.

**الفرع الأول: تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية.**

تعد المناطق الحرة من الأدوات الاقتصادية الهامة التي تستخدمها الدول لتعزيز التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، تمثل المناطق الحرة جزءاً من إستراتيجية الحكومة لتحفيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وتعمل هذه المناطق على تحسين التنافسية التجارية وتعزيز الصادرات من خلال توفير بيئة تجارية ملائمة وخالية من العوائق الجمركية والضريبية.

يعد تدشين مناطق حرة جديدة أحد أهم الأهداف التي تضعها الحكومة الجزائرية ضمن أولوياتها خلال العام الجاري، وذلك لدعم قدرتها على توسيع قاعدتها التصديرية عبر تسهيل الحركة التجارية والاستثمارات مع أسواق جديدة، فضلًا عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وتشجيع إنتاجها المحلي.

وتعول الجزائر على ذلك التوجه في رفع مساهمة القطاعات المختلفة وخلق تنوع اقتصادي شامل، بما يُسهم في تحقيق معدلات نمو جيدة خلال العام الجاري.

مشروع قانون المالية الجزائري لعام 2024،الذي عرضه وزير المالية لعزيز فايد على لجنة المالية والميزانية في المجلس الشعبي الوطني، توقع نموًا اقتصاديًا بنحو 4.2 في المئة في عام 2024، مع انتعاش بنحو 1 في المئة في قطاع المحروقات.

وأظهر المشروع أن النمو الاقتصادي سينتقل إلى 3.9 في المئة عام 2025، و4 في المئة في 2026، مدفوعًا بأداء كل القطاعات، فيما ينتظر أن ينتعش قطاع المحروقات بفضل صادرات الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال.[36]

**الفرع الثاني: مساهمة المناطق الحرة في تنمية الاقتصاد الوطني.**

توقع خبراء واقتصاديون في تصريحات خاصة إلى "النهار العربي" أن يكون للمناطق الحرة المستهدفة أثر اقتصادي قوي على تنشيط حركة التجارة والاستثمارات بين الدول المشاركة في تلك الاتفاقيات.

وأضاف الخبراء أن تيسير الإجراءات وخفض الضرائب المتوقع عبر تلك المناطق، سيسهمان في رفع حركة التجارة بين الدول، وتعزيز دور الجزائر ووجودها في مكانة أكثر الدول استقطابًا للاستثمارات من أفريقيا، كما ستتيح الخيارات المستقبلية للجزائر مزيدا من أوجه التعاون مع دول إفريقية أخرى.

[36]اسلام محمد، تقرير حول المناطق الحرة هدف الجزائر الاستراتيجي في 2024، النهار العربي، 2024/02/16

كما توقع الخبراء أن ينشط عدد من القطاعات بين الدول المشاركة في تلك المناطق في مقدمتها الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات، وذلك في ضوء ما توفره المناطق الحرة من فرص للشركات الصناعية للإنتاج بتكلفة أقل بفضل الإعفاءات الضريبية والجمركية.[37]

**الفرع الثالث: التحديات التي تواجه المناطق الحرة في الجزائر**

تبرز عدة تحديات تواجه المناطق الحرة في الجزائر ومن أبرز هذه التحديات[38]:

- ضعف البنية التحتية: تعاني الجزائر من نقص حاد في البنية التحتية الأساسية اللازمة لدعم التجارة الحرة، مما يعيق حركة السلع والخدمات بشكل فعال داخل المناطق الحرة وخارجها.
- نقص القدرات الإنتاجية: تعاني الجزائر من ضعف القدرات الإنتاجية والبشرية، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في السوق القارية والإقليمية.
- قضايا التمويل والاستثمار: هناك تحديات في جذب الاستثمارات الخارجية والتمويل للمشاريع داخل المناطق الحرة، وذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد.
- الإجراءات الجمركية والبيروقراطية: تواجه الجزائر عقبات كبيرة في الإجراءات الجمركية والبيروقراطية التي تزيد من تكاليف التجارة وتقلل من كفاءتها.

[37] اسلام محمد، مرجع سابق، 2024/02/16

[38] بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، سنة 2022، ص98.

**المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر:**

سنتعرف في هذا المبحث على العلاقة بين المناطق الحرة للجزائر و التجارة الخارجية من خلال التعرف على تأثير المناطق الحرة على حجم التجارة الخارجية ثم نتعرف على تأثير المناطق الحرة على هيكل التجارة الخارجية ثم في الأخير نتطرق إلى دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**المطلب الأول: تأثير المناطق الحرة على حجم التجارة الخارجية**

تلعب المناطق الحرة دورًا حيويًا في تعزيز حجم التجارة الخارجية للدول إذ تساهم في زيادة الصادرات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، كما تسهم في تقليل الواردات عبر تعزيز تصنيع المنتجات محليًا، مما يقلل الاعتماد على السلع المستوردة وسيتم في هذا البحث تناول أثر المناطق الحرة على زيادة الصادرات وتقليل الواردات بالتفصيل.

**الفرع الأول: جذب الاستثمارات الأجنبية:**[39]

تلعب المناطق الحرة دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة تتيح للمستثمرين الفرصة للاستفادة من بنية تحتية مجهزة ومساحات كبيرة من الأراضي المهيأة بشكل كامل. المنطقة الصناعية "بلارة" بالميلية، جيجل، على سبيل المثال، تتربع على مساحة 523 هكتارًا وتضم 233 قطعة أرضية جاهزة للاستثمار. من بين هذه القطع، تم تخصيص 110 قطع بالفعل لمشاريع استثمارية، في حين لا تزال 123 قطعة، تمتد على مساحة 100 هكتار، متاحة أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

وتسعى السلطات المحلية إلى تعزيز هذا الدور من خلال مرافقة المستثمرين في مختلف مراحل تنفيذ مشاريعهم، بهدف التغلب على العراقيل الإدارية التي قد تعيق الاستثمار. هذه الخطوة تعكس التزام الجهات المعنية بتحسين مناخ الأعمال وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين، لا سيما الأجانب الذين يبحثون عن فرص استثمارية في بيئات تنظيمية داعمة ومرنة.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب المنطقة الحرة دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال خلق فرص عمل قارة تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. هذه العوامل مجتمعة تجعل من "بلارة" منطقة استثمارية جذابة، لا سيما مع التأكيد على أهمية الشفافية في التعامل مع المشاريع الاستثمارية. هذا الالتزام بالشفافية يعزز الثقة بين المستثمرين والسلطات المحلية، ويزيد من احتمالات جذب استثمارات أجنبية طويلة الأمد.

**الفرع الثاني: تقليل الواردات: تصنيع المنتجات محليًا، تقليل الاعتماد على الواردات**

تصنيع المنتجات محليًا :

[39] جيجل-بلارة-، https://www.aps.dz/ar/regions/126400-2022-05-25-17-53-33، 06/08/2024، 14.30

تصنيع المنتجات محليًا يعد أحد الاستراتيجيات الفعالة لتقليل الواردات ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمار في قطاعات الإنتاج المختلفة ويساعد تعزيز الإنتاج المحلي في تقليل الحاجة إلى الاستيراد من الخارج، مما يساهم في تقليل الفجوة التجارية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد[40].

تقليل الاعتماد على الواردات :

1. تقليل الاعتماد على الواردات يمكن تحقيقه من خلال عدة إجراءات:
2. تنمية الصناعات المحلية: تطوير الصناعات التحويلية لتلبية الطلب المحلي على المنتجات المختلفة.
3. تحسين جودة المنتجات المحلية: ضمان أن المنتجات المحلية تتوافق مع المعايير الدولية لتكون قادرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة.
4. تشجيع الابتكار والبحث والتطوير: الاستثمار في الابتكار لتحسين المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها.

تأثير المناطق الحرة في الجزائر على تقليل الواردات :

لعبت المناطق الحرة دورًا هامًا في تقليل الواردات من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الإنتاج ويمكن للمناطق الحرة أن تسهم في تحسين البنية التحتية الصناعية وتوفير بيئة مواتية للاستثمار، مما يدعم جهود تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي.

[40] بن عياد جمال، بن سعيد الخضر، اثر اتفاقية التجارة العربية الحرة في تنمية التبادل التجاري الجزائري، مجلة الابتكار و التسويق، المجلد 11، العدد 1، 2024، ص115.

**المطلب الثاني: تأثير المناطق الحرة على هيكل التجارة الخارجية**

تلعب المناطق الحرة دورًا مهمًا في تشكيل هيكل التجارة الخارجية للدول فهي تسهم في تنويع السلع المصدرة من خلال جذب استثمارات جديدة في قطاعات مختلفة، مما يعزز التنوع الاقتصادي، كما تساعد على تقليل الاعتماد على قطاعات محددة، مما يساهم في تخفيف المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات في الأسواق العالمية وسيتم في هذا البحث تناول تأثير المناطق الحرة على تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة بالتفصيل.

**الفرع الأول: تنويع السلع المصدرة في الجزائر**

تلعب المناطق الحرة دورًا هامًا في تعزيز وتنويع السلع المصدرة من الجزائر، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى توسيع قاعدة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من خلال تصدير منتجات الحديد مثل بلاطات الحديد والأسلاك الحديدية، و يساهم مركب بلارة في تقديم منتجات صناعية عالية الجودة إلى الأسواق العالمية، ما يعزز مكانة الجزائر كمصدر رئيسي للحديد والصلب.

وبالنظر إلى الأرقام المذكورة، فقد تمكن المركب من تصدير 100 ألف طن من منتجات الحديد بقيمة 75 مليون دولار خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2022، مع توقعات بزيادة هذا الرقم ليصل إلى 250–300 ألف طن وما بين 250–220 مليون دولار كعائدات خلال العام 2022.[41]

هذا يشير إلى دور المنطقة الحرة بلارة كمركز صناعي مهم يساعد في زيادة حجم وقيمة الصادرات الجزائرية، ويعزز التنويع الاقتصادي من خلال التوجه نحو القطاعات غير التقليدية مثل الصناعات الحديدية.

**الفرع الثاني: تقليل الاعتماد على قطاعات محددة: تخفيف المخاطر الاقتصادية**

تلعب المناطق الحرة في الجزائر دوراً حيوياً في تقليل الاعتماد على قطاعات محددة، وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات وتوفر هذه المناطق الحرة مزايا كبيرة مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، والبنية التحتية المتطورة، وإجراءات سهلة للاستيراد والتصدير، مما يجذب الشركات والمستثمرين للانخراط في مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية بفضل هذا التنوع، يتم تخفيف المخاطر الاقتصادية المترتبة على الاعتماد الزائد على قطاعات محددة مثل النفط والغاز، حيث يتم توسيع قاعدة الإنتاج والصادرات لتشمل قطاعات مثل الصناعات التحويلية، والتكنولوجيا، والخدمات المالية واللوجستية[42].

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المناطق الحرة على تعزيز الابتكار والبحث والتطوير، مما يساهم في تطوير قطاعات اقتصادية متنوعة ومتقدمة وهذا التنوع الاقتصادي ليس فقط يزيد من استقرار الاقتصاد الوطني، بل يحد

---

[41] مركب الحديد و الصلب–بلارة–، https://www.aps.dz/ar/regions/125909-100، 07/08/2024، 18.15

[42] ابتسام عليوش قربوع ، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية، مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي، المجلد 1، العدد1، سنة 2020، ص59–60.

من تأثيرات التقلبات الاقتصادية العالمية، مما يجعل الجزائر أكثر قدرة على التكيف والاستمرارية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المتغيرة.

**المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

تعد المناطق الحرة أداة فعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توفر مجموعة من الحوافز والتسهيلات التي تجذب المستثمرين وتشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية، إجراءات جمركية ميسرة، وسهولات في تأسيس الشركات وتسييرها، مما يسهم في تخفيف العبء التنظيمي على المستثمرين بالإضافة إلى ذلك، توفر المناطق الحرة بيئة أعمال مواتية، مع تقديم خدمات متطورة للشركات وبنية تحتية متكاملة تدعم الأنشطة التجارية بشكل فعال وبالنظر إلى المساهمة الكبيرة للمناطق الحرة، فإنها تسهم أيضًا في نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات المحلية، حيث تجذب التقنيات الحديثة والمعرفة الفنية المتقدمة، مما يعزز القدرات التنافسية للدولة المستضيفة في السوق العالمي.

**الفرع الأول: الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين**

**الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين:**

تلعب الحوافز والتسهيلات دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق الحرة وتشمل هذه الحوافز مجموعة متنوعة من الامتيازات المالية والتجارية والجمركية التي تهدف إلى خلق بيئة استثمارية مشجعة ومن أبرز الحوافز المقدمة[43]:

**الحوافز الجمركية والجبائية:**

- إعفاء جميع الاستثمارات في المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الجمركية المرتبطة بالتصدير.
- السماح للمستثمرين ببيع منتجاتهم في السوق المحلية بنسبة تصل إلى 20% بشرط أن تكون القيمة المضافة للمنتجات محلية.

**الحوافز المالية والتجارية:**تقديم الدعم المالي والتسهيلات المصرفية للمستثمرين، بالإضافة إلى توفير الخدمات الإدارية عبر شباك واحد يجمع ممثلي الهيئات المختلفة مثل إدارة الضرائب والجمارك والبنك التجاري.

**الدعم الفني والإداري:**نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الدولية من خلال تطوير البنية التحتية وإتاحة الفرصة للاستفادة من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة.

**الإعفاءات الضريبية:**إعفاء الاستثمارات من الرسوم والضرائب المحلية، وتقديم تسهيلات للتراخيص والتأشيرات، مما يعزز القدرة التنافسية للمناطق الحرة ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

**دور المناطق الحرة:**

تلعب المناطق الحرة دورًا أساسيًا في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة تتميز بالتالي:

[43] مزريق عاشور. "دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 5، ديسمبر 2019، ص 88-91.

1. ترويج الصادرات وتوفير النقد الأجنبي: تسهم المناطق الحرة في تعزيز الصادرات وبالتالي توفير النقد الأجنبي اللازم لدعم الاقتصاد المحلي.
2. خلق فرص العمل: تساهم الاستثمارات في المناطق الحرة في خلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المناطق.
3. تنشيط القطاعات الخدمية: تساهم المناطق الحرة في تنشيط قطاعات الخدمات والنقل، مما يعزز الحركة التجارية ويزيد من استخدام الموارد المحلية.

**الفرع الثاني: بيئة الأعمال المواتية في المناطق الحرة**

تعتبر بيئة الأعمال المواتية في المناطق الحرة أحد العوامل الأساسية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذه البيئة تتميز بعدة عناصر تجعلها جاذبة للمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، مما يعزز من دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية، ومن عناصر بيئة الأعمال المواتية في المناطق الحرة[44]:

**1. البنية التحتية المتطورة :**

تتمتع المناطق الحرة ببنية تحتية متكاملة تشمل الطرق المعبدة، والموانئ، والمطارات، والشبكات الكهربائية والمائية المتقدمة، مما يسهل حركة التجارة والاستثمار ويسهم في تقليل التكاليف اللوجستية للمستثمرين .

**2. الإطار القانوني والتنظيمي :**

تتميز المناطق الحرة بنظم قانونية مرنة وتسهيلات تنظيمية تسهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، مما يقلل من التعقيدات والبيروقراطية التي قد تواجه المستثمرين وهذه البيئة القانونية المتقدمة توفر حماية قانونية للاستثمارات وتضمن حقوق المستثمرين .

**3. الحوافز الضريبية والجمركية :**

تقدم المناطق الحرة مجموعة واسعة من الحوافز الضريبية، مثل الإعفاء من الضرائب على الدخل، وإعفاءات جمركية على الواردات والصادرات، بالإضافة إلى تسهيلات في الحصول على الأراضي والمواد الخام بأسعار تنافسية .

**4. توافر القوى العاملة المدربة :**

تتمتع المناطق الحرة بتوافر أيدي عاملة مدربة ومؤهلة تدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة ويتم تدريب العمالة وفقًا لأحدث المعايير العالمية، مما يسهم في تحسين الكفاءة والإنتاجية وتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.

**5. التكنولوجيا الحديثة والخدمات المتقدمة :**

تعمل المناطق الحرة على توفير التكنولوجيا الحديثة والخدمات المتقدمة مثل مراكز الأبحاث والتطوير، وخدمات الاستشارات الإدارية والتقنية، مما يعزز من قدرة الشركات على الابتكار والتطور المستمر.

**6. التسهيلات المالية والمصرفية :**

[44] مزريق عاشور، مرجع سابق ، ص 88-91.

تدعم المناطق الحرة بتوافر تسهيلات مصرفية متقدمة، وتقديم القروض والتسهيلات المالية للمستثمرين، بالإضافة إلى وجود حوافز خاصة للبنوك والمؤسسات المالية التي تعمل داخل هذه المناطق.

**7. الاستقرار السياسي والاقتصادي :**

تتمتع المناطق الحرة بمستوى عالٍ من الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويوفر بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار الأجنبي وهذا الاستقرار يشجع المستثمرين على ضخ المزيد من رؤوس الأموال في **هذه المناطق .**

**الفرع الثالث: مساهمة المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا وتطوير الصناعات:**

تلعب المناطق الحرة دورًا حيويًا في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة من خلال[45]:

- **التدريب والتطوير:** توفر الشركات الأجنبية العاملة في المناطق الحرة برامج تدريبية للعاملين المحليين على أحدث التقنيات وأساليب الإنتاج، مما يسهم في تحسين مهارات وكفاءة القوى العاملة المحلية.
- **التعاون مع الجامعات ومراكز البحث:** تشجع المناطق الحرة على إقامة شراكات بين الشركات الأجنبية والمؤسسات الأكاديمية المحلية، مما يتيح نقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الأبحاث التطبيقية التي تدعم الصناعات المحلية.

**تطوير الصناعات:**

- **إنشاء صناعات جديدة:** تجذب المناطق الحرة الصناعات المتطورة التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، مما يؤدي إلى إنشاء صناعات جديدة وتعزيز التنوع الصناعي في البلد المضيف.
- **تحسين جودة المنتجات:** المنافسة والتفاعل مع الشركات الأجنبية يرفعان معايير الجودة في الصناعات المحلية، مما يجعل المنتجات أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.

**التأثير الإيجابي على الاقتصاد المحلي:**

- **زيادة الإنتاجية:** بفضل التقنيات الحديثة وأساليب الإدارة المتقدمة، تسهم الشركات الأجنبية في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية في الصناعات المحلية.
- **تحفيز الابتكار:** البيئة التنافسية في المناطق الحرة تحفز الشركات المحلية على الابتكار وتطوير منتجات جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

[45] مزريقعاشور،مرجع سابق، ص 93

**خلاصة الفصل الثاني**

من الدراسة تتناول دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الدولية في الجزائر وهذه المناطق تعتبر أدوات اقتصادية حيوية تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز الصادرات، وتسهيل عملية استيراد السلع والخدمات.

كما تقدم المناطق الحرة بيئة تجارية مرنة ومحفزة للاستثمار بفضل التسهيلات الضريبية والجمركية، البنية التحتية المتطورة، والقوانين التنظيمية الملائمة و تلعب هذه المناطق دوراً مهماً في تقليل التكاليف التشغيلية للشركات، وتحفيزها على التوسع والنمو، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، تطوير المهارات المحلية، وزيادة التبادل التكنولوجي والمعرفي بذلك، تسهم المناطق الحرة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويزيد من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

# الخاتمة

**الخاتمة :**

إن إنشاء المناطق الحرة يعكس استراتيجية الجزائر المستقبلية في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، إذ تسعى الدولة من خلال إقامة المناطق الحرة إلى تطوير نسيج صناعي متكامل يكون قادراً على مواجهة التحديات العالمية. وتعمل هذه المناطق على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم مجموعة من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية، فضلاً عن توفير بنية تحتية متقدمة وخدمات لوجستية تدعم النمو الصناعي والتجاري.

وإن إدخال منطقة بلارة في جيجل حيز الخدمة و شروع في إنشاء مناطق حرة أخرى في جن جن و بوشبكة وغيرها من المناطق مثالاً حيا على هذه الاستراتيجية. تمثل هذه المشاريع علامة واضحة على التوجه الجاد للجزائر نحو تنويع اقتصادها وتعزيز قدراتها الصناعية، بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وفتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية.

**النتائج:**

– تعتبر المحروقات العمود الفقري لصادرات الجزائر حيث تمثل حوالي 95% من صادرات البلد، وهذا ما يؤثر على إقتصادها خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط.

– إن أهم السلع التي تستوردها الجزائر المواد الغذائية، السلع المصنعة، و المواد الخام الصناعية.

– الجزائر تواجه عدة تحديات في مجال التجارة الخارجية مثل ضعف البنية التحتية، البيروقراطية، و بالإضافة إلى تقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية.

– تتم أغلب المبادلات التجارية للجزائر مع دول أوروبا.

– في السنوات الأخيرة أظهرت الجزائر تقدما ملحوظا في مختلف المؤشرات الاقتصادية بفضل السياسات الرامية إلى تعزيز التجارة الخارجية.

– مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية مثل منطقة بلارة جهزت 233 قطعة أرضية للاستثمار، في حين لا تزال 123 قطعة تمتد على مساحة 100 هكتار متاحة أمام المستثمرين.

– توقعات حول نجاعة المناطق الحرة المستهدفة في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر، و تساعدها في استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات بفضل تيسير الإجراءات و خفض الضرائب في تلك المناطق.

– مساهمة منطقة بلارة في تنويع السلع المصدرة من الجزائر من خلال تصدير منتجات الحديد، هذا ما يعزز مكانة الجزائر كمصدر رئيسي للحديد و الصلب، فقد تمكن من تصدير 100 ألف طن من منتجات الحديد بقيمة 75 مليون دولار خلال أربعة أشهر فقط.

**التوصيات:**

- تعزيزالبنية التحتية و توفير خدمات لوجستية لزيادة كفاءة التصدير و الإستراد.
- تطوير استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تنظيم دورات تدريبية و تأهيلية للعمالة المحلية لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تحسين القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمارات.
- مراجعة التشريعات واللوائح الخاصة بالمناطق الحرة بشكل دوري لضمان توافقها مع التطورات العالمية وزيادة قدرتها التنافسية.
- دعم الابتكار وتكنولوجيا المعلومات لدعم القطاعات الاقتصادية الحديثة.
- تسهيل الإجراءات الجمركية و تقليل البيروقراطية لزيادة جاذبية الشركات الأجنبية و المحلية.

## آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الدولية في الجزائرنقترح مواضيع أخرى يمكن ان تكون بداية لدراسات مستقبلية.

- تحليل أفضل الممارسات في إدارة المناطق الحرة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- دراسة تأثير التكنولوجيا والابتكار على تطوير المناطق الحرة وجذب الاستثمارات.
- تقييم النظم القانونية والضريبية والجماركية المتبعة في المناطق الحرة.
- استكشاف العوامل التي تؤثر على قدرة المناطق الحرة على التكامل مع السلاسل اللوجستية العالمية.
- دراسةمستقبل المناطق الحرة في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية العالمية.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية**

- ✓ **الكتب:**


1. نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان–الأردن، 2014.
2. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2013.
3. محمد أحمد الكرواد، المناطق الحرة في ليبيا، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا.
4. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية 2007.


- ✓ **المجلات:**


1. حمزة علي، حفيظ الياس، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998–2010، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 3، العدد 1، جانفي 2014.
2. منور اوسرير ، دراسة نظرية من المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) ، مجلة الباحث العدد 2003/02 .
3. بن علال بلقاسم، بورداش شهرزاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، مجلد 5 ، العدد 2، ديسمبر 2019.
4. زرازار العياشي، غياد كريمة، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد و القانون العدد 03/ديسمبر 2018، جامعة 20 أوث 1955–سكيكدة.
5. هواري أحلام، يوسفي رشيد، سدي علي، "وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08/ العدد 01، سنة 2019 .
6. هجيرة أوبعيش، بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر: دراسة في بنية المفهوم وواقع التطبيق ،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 60، العدد 60.
7. أمال بوسمية، دراسة قياسية لأثر تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الفجوة الغذائية في الجزائر باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 2004–2021، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 01، المجلد 09، 2022.
8. منصوري زين، واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا، العدد 02 .
9. بولعراس، رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، سنة 2022.
10. بن عياد جمال، بن سعيد الخضر، اثر اتفاقية التجارة العربية الحرة في تنمية التبادل التجاري الجزائري، مجلة الابتكار و التسويق، المجلد 11، العدد 1، 2024.

11. ابتسام عليوش قربوع ، سعيدة حرفوش، دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية، مجلة التحليل و الاستشراف الاقتصادي، المجلد 1، العدد1، سنة 2020.
12. مزريق عاشور. "دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 5، ديسمبر 2019.

✓ **الملتقيات:**

**أ. الملتقيات الدولية:**

1. سامية فقير، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير25-26 ماي 2016، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

**ب. الملتقيات الوطنية:**

1. منير خروف، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، الملتقي الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، قالمة، يومي 28و29 أفريل ، جامعة 8 ماي 1945،2017.
2. سارة الدريدي، سناء العايب، الملتقى الوطني الافتراضي حول اليات لنهوض بالمناطق الصناعية و الحرة في الجزائر لترقية الصادرات في ظل التوجه الى منطقة التبادل الحر القارية الافريقية،ادرار،2022/12/18، جامعة احمد درايعية.

✓ **التقارير:**

1. تقرير نشرة ضمان الاستثمار، تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات (يناير- مارس 2021).
2. اسلام محمد، تقرير حول المناطق الحرة هدف الجزائر الاستراتيجي في 2024، النهار العربي، 2024/02/16.

**المراجع باللغة الأجنبية**

11. Raymond vernon. International investement and international trade in the product cycle. Quarterly journal of economics. 1966
12. Thomas sampson. Technology gaps trade and income. American economic review. 2023

**مراجع الانترنت**

1. موقع مرصد التعقيد الإقتصادي https://oec.world/en/profile/country/dza ، 11:23 ،2024/07/26
2. AFRICA GEARING UPhttps://www.pwc.com/gx/en/transportation-logistics/publications/africa-infrastructure-investment/assets/africa-gearing-up.pdf 11:48 ،2024/07/27
3. Market challenges ،28/07/2024https://www.trade.gov/country-commercial-guides/algeria-market-challenges 14.30،
4. Doing business in algeria ،28/07/2024.https://www.icaew.com/technical/by-country/africa/algeria/doing-business-in-algeria 15.45،
5. 28/07/2024.https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/algeriahtt.details-doing business- 20.35،
6. احصائيات التجارة الخارجية، https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux#:~:text=%D9%88%20%D8%AA%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%84%20%D8%A3%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A9,%D9%8A%D9%82%D8%AF%D8%B1%20%D8%A8%D9%80%2011%2C77%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9 ، 29/07/2024 ، 13.30
7. Algeria-trade barriers- https://legacy.export.gov/article?id=Algeria-Trade-Barriers ، 30/07/2024 ، 11.30
8. https://legacy.export.gov/article?id=Algeria-Market-Challenges Algeria-market challenges -15.1- .30/07/2024
9. Article iv consultation with algeria ،31/07/2024.https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/02/01/pr2327-algeria-imf-executive-board-concludes-2022-article-iv-consultation-with-algeria 11.30،

10. Soutien aux exportateurs، https://www.algex.dz/export_algex/item/709-fspe، 17.20،31/07/2024
11. القواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة، https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=45، 20.55،01/08/2024
12. المصادقة على مشروع قانون المناطق الحرة، https://www.aps.dz/ar/economie/127857-2022-06-21-16-37-39، 00.28،02/08/2024
13. جيجل-بلارة-، https://www.aps.dz/ar/regions/126400-2022-05-25-17-53-33، 14.30، 06/08/2024
14. مركب الحديد و الصلب-بلارة-، https://www.aps.dz/ar/regions/125909-100، 18.15، 07/08/2024